الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

السنة الثانية ماستر تخصص تحليل اقتصادي واستشراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

دور الاستثمار الأجنبي في تنمية اقتصاديات الدول النامية

دراسة حالة وحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بماسرى

من إعداد الطالب :

* سنوسي عبد الله

تحت اشراف الأستاذ:

* دقيش . م

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ وهراني مجدوب	أستاذ محاضر أ	رئيسا
الأستاذ مولود نورين	أستاذ محاضر أ	مناقشا
الأستاذ دقيش مختار	أستاذ محاضر أ	مقررا

السنة الجامعية : 2022 – 2023

تاريخ المناقشة : 2023/06/25

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

اهدي هدا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين ، أخي وأبناء أختي

رحمهم الله جميعا ،إلى جميع أفراد عائلتي ، إلى جميع أصدقائي والأحبة

الذين أحترمهم ، إلى أساتذتي والطاقم الإداري في كلية العلوم

الاقتصادية لانهم شجعونا ووثقوا بقدراتنا لإتمام هذه الأطروحة وعليه

نرجو من الله العلي القدير أن يجازيهم خير الجزاء.

تشـــكـــرات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عز وجل وعلا الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي وله الحمد على هذه النعمة.

أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور "دقيش مختار" الذي تفضل بإشرافه على المذكرة ولكل ما قدمه من دعم وتوجيه وإرشادات لإتمام هذا العمل على ما هو عليه ، فله مني أسمى عبارات الثناء والتقدير، شكرا لجميع الزملاء الذين كانوا خير سند طوال السنتين الدراسيتين،دون نسيان كل من شجعني وساندني فلهم مني خالص الشكر والتقدير.

فهرس المحتويات

الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات I

فهرس الجداول VII

فهرس الأشكال VIII

المقدمة العامة أ-هـ

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الأول 02

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 03

المطلب الأول : تعريف الاستثمار وتصنيفاته 03

أولا – تعريف الاستثمار 03

ثانيا – مفهوم الاستثمار 04

ثالثا – تصنيف الاستثمار 05

المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته 10

أولا – مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 10

ثانيا – أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 13

المطلب الثالث : مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 14

1-مرحلة الازدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر 1800 – 1915 14

2-مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر1916 – 1945 16

3-مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي1946 – 1969 17

4-مرحلة التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر– 1970 – 1990 17

5-مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر 1991 – 2006 18
المبحث الثاني : دوافع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 19
المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 20
المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 23
المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 26
1 – مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات 26
2 – خصائص الشركات المتعددة الجنسيات 27
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 30
المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الاقتصادي 30
1 – نظريات عدم كمال السوق 30
2 – النظرية الاقتصادية الكلاسيكية 31
3 – نظرية الحماية 32
4 – نظرية توزيع المخاطر 32
5 – نظرية دورة حياة المنتج 33
6- نظرية النهج الانتقائي 36
7 – نظرية المدرسة اليابانية 37
المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 37
الفرع الأول :المحددات الاقتصادية 37
الفرع الثاني: محددات البيئية والمؤسسية 40
الفرع الثالث: محددات أخري 40
خلاصة الفصل الأول 43

الفصل الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الثاني 45

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية 46

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية 46

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي 46

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية 52

ثالثا : النمو الاقتصادي والتنمية 56

المطلب الثاني : أهداف ومقومات التنمية الاقتصادية 57

أولا : أهداف التنمية الاقتصادية 57

ثانيا : مقومات التنمية الاقتصادية 59

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية 62

المبحث الثاني : العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية 65

المطلب الأول : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي. 66

1 – في ظل التحليل الكينزي 66

2 – نموذج هارود – دومار *Harrod– Domar* 67

3 – نموذج سولو *Solow* 69

4 – التفسير الحديث 74

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي 77

1 – العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي 77

2 – سبل تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي 78

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية 80

1 – العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية 80

2 – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات 81
3 – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات 82
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 83
المطلب الأول: الجاذبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 83
1 – وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والبنية الأساسية 83
2 – استقرار المؤشرات الماكرو اقتصادية في الجزائر 86
3 – ملائمة بيئة الأعمال وتنافسيتها 87
المطلب الثاني : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 90
1 – تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 90
2 – مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي 92
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 93
1 – توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية 93
2 – التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة 95
خلاصة الفصل الثاني 97
الفصل الثالث : دراسة حالة وحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية
مقدمة الفصل الثالث 99
المبحث الأول :تقديم عام لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بماسرى 100
المطلب الأول :التعريف بوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بماسرى 100
1 – التعريف بالشركة 100
2 – الموقع 100
3 – نبذة عن نشأة الشركة 100

4 – تطور الشركة 101
5 – الهيكل التنظيمي للمؤسسة 101
المطلب الثاني : تطور الإنتاج وعمال الشركة 104
1 – تطور عدد العمال وتوزيعهم 104
2 – تطور الإنتاج في الشركة 108
المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر
على بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية 110
المطلب الأول : الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط للمتغيرات 110
1 – معامل ارتباط متغيرات النموذج 111
2 – تقدير النموذج 112
المطلب الثاني : التحليل النتائج 114
1 – الدراسة الإقتصادية 114
2 – الدراسة الإحصائية 115
3 – الدراسة القياسية 116
خلاصة الفصل الثالث 123
الخـاتـمـة العـامــة 125
قائمة المصادر والمراجع 130
المــلاحــق 140

قائمة الجداول

1 – توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913 15

2 – رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000 – 2018 87

3 – تطورات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2011 – 2019 90

4 – مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي

الإجمالي خلال الفترة 1997–2013. 92

5 – توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية 2000 – 2019 93

6 – التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المصرح 2000 – 2019 96

7 – توزيع عدد العمال حسب المناصب 104

8 – تطور المتوسط السنوي لعدد العمال منذ الإنشاء إلى غاية مارس 2023 106

9 – تطور المتوسط السنوي للإنتاج منذ الإنشاء إلى 2022 . 108

10 – الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج 110

11 – الارتباط بين متغيرات النموذج 112

12 – نتائج تقدير النموذج الأول اللوغاريتمي لقياس أثر الاستثمار

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 113

13 – نتائج اختبار *RAMSEY* 117

14 –نتائج اختبار *Breusch–Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى 118

15 – نتائج اختبار (*ARCH*) 120

قائمة الأشكال

1 – توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 1991 18

2 – دورة حيان المنتوج الدولي 34

3 – دالة الإنتاج و الاستثمار 71

4 – الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل لنقل التكنولوجيا 75

5 – نقل التكنولوجيا باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر 77

6 – حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

خلال الفترة – 1993 2013 بالمليون دولار. 91

7 – توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة 2000 – 2019 94

8 – الهيكل التنظيمي لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية 103

9 – توزيع العمال حسب مناصب الشغل 105

10 – توزيع العمال حسب جنس العمال 105

11 – المتوسط السنوي لعدد العمال منذ الإنشاء إلى غاية مارس 2023. 107

12 – المتوسط السنوي للانتاج منذ الإنشاء إلى غاية مارس 2023. 109

13 – نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر. 122

المقدمة العامة

تمهيد :

شهد العالم تحولات اقتصادية سريعة الوتيرة خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الجديد مع رواج العولمة بكافة مجالاتها وبالأخص العولمة الاقتصادية التي ساهمت في انفتاح معظم دول العالم على الأسواق العالمية ، حيث سعت الدول المتقدمة من خلال هذا الانفتاح لإيجاد أسواق جديدة لتسويق فائضها من السلع جعلها تبحث عن بيئات جديدة للاستثمار كآلية جديدة لإيجاد أسواق خارجية ، في حين اهتمت الدول النامية بمسألة جاذبية أقاليمها للأنشطة الاقتصادية ومختلف عوامل الإنتاج في العقود الأخيرة، وهذا نظرا لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي لهذه البلدان وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل ونشر وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، وكذلك التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق مما يؤدي إلى اكتساب العمالة المحلية لمهارة أعلى وخبرة أكبر، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل ، هذا ما جعلها تتنافس في نطاق واسع حول استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعوامل الإنتاج التي تتميز بالتنقل الدولي، وذلك بوضع سياسات وأجهزة تعزّز جاذبيتها على المدى الطويل وتقييم فعالية هذه السياسات وأداء الأجهزة المكلّفة بتدعيم الحرية الاقتصادية وزيادة الجاذبية الاستثمارية للدولة وهذا نظرا لاعتبار الاستثمار الأجنبي أحد أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية باعتباره بديلا للقروض خاصة في ظل انخفاض الادخار المحلى مقارنة بحجم الاستثمار اللازم تمويله لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى غرار الدول النامية تسعى الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنة البنى التحتية بما

يتلاءم والمتطلبات المستقبلية، إلا أن نصيبها من تدفقاته لم يتزايد بصورة ملحوظة بالأخص خارج قطاع المحروقات، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات.

إشكالية الدراسة

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- ✓ فيما يتمثل واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
- ✓ ما علاقة الاستثمار المباشر بالتنمية الاقتصادية
- ✓ ما هي السبل المقترحة لتجاوز تلك المعوقات؟
- ✓ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة، قمنا بتبني الفرضيات التالية:

- ➢ هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ➢ هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي الجزائري.
- ➢ كثرة العراقيل من أهم أسباب نقص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حدود الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني حيث تختص هذه الحالة بدراسة واقع الدول النامية والجزائر بشكل خاص باعتبارها نموذجا للدول النامية بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر مع تسليط الضوء على الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية

2022 وهذا نظرا لانتعاش الاستثمار الأجنبي في العالم إضافة إلى انفتاح الجزائر على العالم الخارجي.

منهج البحث :

لغرض الإلمام بجميع جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، سنستند على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على وصيف الظواهر الاقتصادية المختلفة، تحليل مضامينها وكذا تفسير العلاقات الرابطة بينها، حيث سيستخدم هذا المنهج في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة للعلاقة بينهما، و تحليل ملامح الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

صعوبات البحث :

بما أنه لا توجد أي دراسة أو بحث إلا وواجهتها العديد من الصعوبات، فإنه يمكن القول بأن الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة تمثلت أساسا

- ✓ قلة البيانات الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية ، مما أدى إلى عدم اعتمادها ضمن النماذج القياسية للدراسة.
- ✓ تضارب البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة لاسيما عند تعدد مصادر تجميعها خاصة البيانات المعنوية.
- ✓ نقص التقارير الاقتصادية التي تساير التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري بالأخص التي تعنى بظاهرتي النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

هيكل البحث

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصلين الأول والثاني يخصان الإطار نظري والثالث يخص الإطار التطبيقي، حيث يتم في الفصل الأول عرض جملة من

المفاهيم التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي الفصل الثاني سنتطرأ إلى النمو الاقتصادي والعلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .

أما في الفصل ثالث الخاص بالجانب النظري ، فسنعرض فيه تقرير ملخص عن التربص الميداني إضافة إلى دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض التغيرات الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات وهذا عبر دراسة الفرضيات المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها. عن طريق البحث في الاستثمار الأجنبي وإبراز دوره في التنمية الاقتصادية وكذا الإلمام بالمشاكل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى اقتراح حلول لها إضافة إلى معرفة مدى نجاعة الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في البعث في عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر كما أن المميزات التي تصاحب الاستثمار الأجنبي من شأنها أن تكون مصدر تجربة ترتكز عليها الدولة للنهوض باقتصاد متطور.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة كمحاولة لطرح المفاهيم والركائز الأساسية حول دور و أهمية الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة في ظل الانفتاح الذي عرفته الجزائر على العالم الخارجي في السنوات الأخيرة إضافة إلى دراسة الجدال الدائر حول دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر الوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي من القضايا الاقتصادية الهامة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، لذلك سنتناول في هذا المبحث العديد من النقاط الهامة والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي بدءً من مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، حيث تتعدد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاستثمار حسب النوعية والاستثمار حسب أداة الاستثمار وغيره من الأنواع الأخرى، وسننتقل بعد ذلك إلى تناول أهمية الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يساعد على خلق فرص عمل مما يساهم في حل مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية الأخرى، كما أنه يوفر عملة صعبة ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ثم نتناول محددات الاستثمار لتحديد أهم العناصر التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وستنتقل بعد ذلك إلى الحديث عن مميزات وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المستضيفة والمستثمر، وأخيرًا سيتم تناول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستثمار الأجنبي يواجه معوقات متنوعة كالمعوقات الإدارية والقانونية.

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : تعريف الاستثمار وتصنيفاته

مصطلح الاستثمار INVESTMENT من المصطلحات التي يصعب وضع تعريف محدد له بحيث يتفق عليه الجميع، فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار تختلف باختلاف ظروفهم و المهن التي يشغلونها و الأغراض التي يريدون تحقيقها.

أولا – تعريف الاستثمار – "الاستثمار: يعني التضحية بالمنفعة الحالية التي يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي، من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أفضل"[1].

– "يقصد بالاستثمار التضحية بالثروة الحالية (المؤكدة) لثروة في المستقبل، ومادامت لجميع الاستثمارات قيم مستقبلية غير مؤكدة فغن المستثمر في هذه الحالة الموجودات يتوقعون عوائد مستقبلية موجبة "[2].

– "وهو أيضا التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين وهما الزمن والخطر ، فالتضحية تأخذ مكانها في الحاضر وهي مؤكدة، أما العائد فيأتي في المستقبل "[3].

– ومن هذه التعاريف يمكن استخلاص تعريف شامل للاستثمار:

"وهو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه.

---

1 كاظم جاسم العيساوي : دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، دار المناهج ، 2001، ص 16.

2 خالد وهيب الراوي : الاستثمار تحليل و إستراتيجية ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 20.

3 محمد صالح الحناوي : الاستثمار في الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص2.

ثانيا – مفهوم الاستثمار

يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية أو المالية، ولكن هذا المفهوم يختلف في معناه باختلاف الميادين والمجالات الموجهة إليها، وبالتالي يمكن التمييز بين المفاهيم التالية[1]:

أ/ مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:

فالاستثمار هو عبارة عن تلك الأموال التي تدفعها المؤسسة حاليا بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق الأرباح مستقبلا [2].

ب/ مفهوم الاستثمار بالمعنى المالي (الإدارة المالية):

هو عبارة عن توظيف الأموال في وقت معين وانتظار التدفقات في المستقبل، أو الإيرادات تؤدي إلى تقليص النفقات على المدى البعيد، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار بأنه رهان يقوم مقابل نتائج سلبية أو إيجابية في المستقبل، كأن تقوم بشراء أسهم قد تدر على صاحبها إيرادات متغيرة سنويا فهذه العملية تحتمل وقوع الخسائر[3].

ج/ مفهوم الاستثمار بالمعنى المحاسبي :

الاستثمار من الناحية المحاسبية يمثل المجموعة الثانية من المخطط الوطني المحاسبي 'PCN' ، حيث تتزايد حسابات الاستثمارات من الجانب الأيمن في الميزانية وتتناقص من الجانب الأيسر، وتتمثل في تلك الوسائل المادية و القيم غير المادية ذات

1 طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل ، عمان ، الأردن ، 1997، ص 14.

2 عاطف محمد عبيد : الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1992، ص76.

3 علي حنفي : الإدارة المالية المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص 223.

المبالغ الضخمة، ليتم استخدامها في المؤسسة لا من أجل بيعها، وتستخدم في نشاطها لمدة طويلة، وتغطى الاستثمارات لأجل أقصاه خمسة سنوات وتشمل[1]:

- الأصول الغير ملموسة (شهادات، أصول تجارية...الخ)؛
- الأصول الملموسة (أراضي، معدات وأدوات الإنتاج...الخ)؛
- الأصول المالية (المشاركات، القروض...الخ).

ثالثا – تصنيف الاستثمار :

نظرا لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات، فهنالك أنواع كثيرة لها، إذ قد تتداخل تلك التصنيفات فيما بينها أو مع بعضها البعض، بالشكل الذي يصعب عملية الفصل بينها، وعليه سيتم التطرق لأبرز تلك التصنيفات المتعارف عليها:

1- التصنيف حسب الأصل محل الاستثمار:

تصنف الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى:

أ-**الاستثمارات الحقيقية** :يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب ...الخ، كل أصل له قيمة في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة. ويقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة.[2]

---

1 بوتين محمد : المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992، ص 96 .

2 محمد مطر، إدارة الاستثمارات :الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص77

ب-الاستثمارات المالية أو الظاهرية: وهي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من خلال حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال الشركة أو سنداتها، ويعتبر هذا الأصل حقا ماليا يخول لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد.[1]

2 - التصنيف حسب توزيع الاستثمار

يمكن تقسيم الاستثمار من حيث توزيعه على الأنشطة والهياكل الأساسية في المجتمع إلى ثلاثة أقسام هي [2]:

أ-الاستثمار في رأس المال البشري : ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كبعض أوجه الإنفاق على التعليم والتدريب ورفع المستوى الثقافي وتحسين المستوى الصحي، فضلا عن زيادة الرفاهية الاجتماعية عن طريق تحسين الأحوال المعيشية.

ب-الاستثمار في البنية الأساسية : وهو يتمثل في الاستثمار في الطرق والنقل ووسائل المواصلات والسكة الحديدية، وبناء الموانئ، ويعتبر هذا الاستثمار بمثابة منتج بطريق غير مباشر؛ حيث يقدم منتجات وخدمات لتشغيل المشروعات الاقتصادية و الزراعية والتجارية.

1 محمد مطر، مرجع سابق، ص79

2 إرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية :تحليل وإدارة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 20

ج –**الاستثمار المباشر في الإنتاج** :وهو الاستثمار الخاص بالمشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والتي تستهدف مباشرة إنتاج السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك أو للاستثمار.

3–التصنيف حسب نوع الملكية للاستثمار يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى[1]:

أ–**استثمار حكومي أو العام** : ويتمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو عبارة عن استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله أما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء أكانت داخلية أم خارجية.

ب –**استثمار خاص** :تطور هذا النوع من المشروع الفردي أو العائلي في نشاط محدد إلى شركات أو مؤسسات تضم عددا من المستثمرين في مختلف الشرائح الاجتماعية يوظفون مدخراتهم في المشاريع الإنتاجية والخدمية.

4–التصنيف حسب الهدف من الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الهدف إلى[2] :

أ –**استثمارات الإحلال:** يتم من خلال هذا النوع من الاستثمارات باستبدال التجهيزات والمعدات القديمة نظرا لتقادمها، أو بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة، التعطيلات المستمرة، بطء في الإنتاج حيث تعوض بتجهيزات جديدة تتمتع بنفس الخصائص التقنية.

---

1 ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011 ، ص ص 22

2 كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 2013 ، ص 11 – 12

ب –استثمارات التوسع: يرمى هذا النوع من الاستثمارات إلى رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة، قصد مواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها أو خدماتها.

ج –استثمارات التحديث أو الترشيد :تمكن مثل هذه الاستثمارات المؤسسة من تحسين الإنتاجية، لكن بشرط تخفيض التكاليف والحفاظ على نفس الحجم الإنتاج بشكل متزامن.

د –الاستثمارات الإستراتيجية: تهدف المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقية للسيطرة على الأسواق فهي بذلك تتبنى إستراتيجية هجومية، أو تستعمل إستراتيجية دفاعية من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية في حالة المنافسة الشديدة.

هـ –استثمارات التجديد: وهي عبارة على الاستثمارات التي يتم انجازها عن طريق استغلال التكنولوجيا الجديدة بهدف مجارات التطور التكنولوجي.

و –الاستثمارات الاجتماعية: تهدف الاستثمارات الاجتماعية إلى تحسين ظروف العمل، وتكون لها أثر إيجابي غير مباشر على مردودية المؤسسة مثل :إنجاز مطاعم للعمال، قاعات الرياضة مراكز الاصطياف وروضة الأطفال، وإن هذا النوع من الاستثمارات تحقق الاستقرار في وضعية العمال، مما ينعكس إيجابا ويؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسة.

والجدير بالذكر أنه قد يجمع استثمار معين بين مختلف الأنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية التي قد تكون أيضا مخصصة لأغراض تحقيق الإحلال، فضلا على خدمة مجال البحث في نفس الوقت.

5 – التصنيف حسب الجنسية:

تشمل أصناف الاستثمار حسب الجنسية على ما يلي:

أ-الاستثمارات المحلية أو الوطنية:وهي الاستثمارات التي تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.

ب -الاستثمارات الأجنبية(الخارجية أو الدولية) :حسب **فريد النجار** يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه ": تلك الاستثمارات التي تتم في الخارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات[1] "

كما أنه يحمل أحد الصيغ الآتية :

-الاستثمار على المدى الطويل لقطاع غير نقدي مجسد من خلال المؤسسات والدولة؛ كما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر وهو مجال دراستنا في هذه الدراسة.

-الاستثمار في المدى القصير ممثل في القروض واقتراض القطاع البنكي، تحويلات الأفراد، الخواص أو الحكومة؛

-رصيد المداخيل لرؤوس الأموال المتواجدة في الخارج في شكل أرباح صافية معادة أو معاد استثمارها.

ومن خلال ما سبق من التعاريف، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يمثل مجموعة الموارد المالية التي يتم استثمارها خارج البلد الأصلي، والتي تشكل في مضمونها حركة لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن.

1 فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص2

المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عملية كثيرة التعقيد والصعوبة عند الدراسة، نظرا لما ناله من اهتمام منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وبالأخص بعد تزايد حدة أزمات المديونية، لذا فقد لقي عناية خاصة سواء من طرف المختصين أو حتى المنظمات الدولية.

01 : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين

إن إحدى المشاكل المطروحة بقوة هي صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب إختلاف الأنماط والأشكال التي يتخذها، إذ يبرز ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سنعرج على عرض جملة من التعاريف الخاصة بالمفكرين والكتاب في الاقتصاد فيما يلي:

يعرف الاقتصادي ***John Dunning*** والذي يعتبر أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي"الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضا أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد والخبرات التنظيمية الخاصية الفردية في الحركة الدولية Dunning والإدارية وتأهيل الرأس المال البشري، كما يؤكد لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

1 أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة : على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ، ص9 .

وعرفه **Kojima** بأنه يمثل " :التحركات في رأس المال الرامية بشكل أساسي إلى السيطرة على ادارة أرباح الشركات الأجنبية.[1]

وبأي حال من الأحوال لا يختلف الباحثون والكتاب العرب في مفهومهم للاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرهم، فقد عرفه **عبد السلام أبو قحف** بأنه":الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[2]"

02 : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية

لقد تعددت التعاريف التي قدمت من الهيئات الدولية لهذا المصطلح نظرا للأهمية التي يشكلها عالميا، ومن أهم ما جاء من تعاريف يمكن ذكر ما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD* على أنه":توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة" .

1 Kojima Kiyoshi, Direct Foreign Investment, Guildfed, London: Billing and Sons *Ltd.,1982, p52*

2 عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001 ، ص13

أما منظمة العالمية للتجارة(W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما(البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه":مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلة، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار "، وإنطلاقاً من ما سبق، يمكن استنتاج مايلي:

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل؛

-الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تسهر شركات متعددة الجنسيات على تنفيذه؛

-يتمتع المستثمر الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستثمر المحلي

ثانيا : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات الأزمة لتحقيق معدلات مرتفعة لنمو الاقتصادي إضافة إلى تقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن بين هذه الأهمية نذكر ما يلي:

الفرع الأول :سد فجوة الادخار والاستثمار

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجا إلى مصادر المالية الخارجية ، ومنها الإستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح القروض الخارجية ، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشئ الذي دفع هذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الإقتراض. [1]

الفرع الثاني :تخفيض مستوى البطالة

إن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج يد عاملة وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة في البلد المضيفة للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، وهذا علاوة على دوافع الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالاستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية فقد تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات أهمها انتهاك حقوق العمال من طرف جمعيات حقوق الإنسان.

الفرع الثالث : نقل التكنولوجيا

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ،حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته ، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكونتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي ، وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية .

[1] محمد عايب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017 ، ص 04.

الفرع الرابع: زيادة تراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني

ينتج دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة ، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشئ الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، و الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي زمنه مساهمة في النمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسن رفاهية المجتمع، الاستثمار وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية بالاختلاف مدارسها[1] .

المطلب الثالث : مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر لأول مرة في كتابات ***Herbert feis*** (، وبعد ذلك بثلاث عقود ظهر مصطلح الاستثمار المحفظي (إستثمار غير مباشر) إذ أشار إليه ولأول مرة (***Mathew simon*** 1967) وذلك من خلال إشارته إلى الاستثمارات الأجنبية ومدى تأثيراتها على أسواق الأوراق المالية، ومنذ ذلك الحين أخذ الاستثمار الأجنبي يصنف إلى هذين الصنفين استثمار مباشر ومحفظي [2]

وعموماً يمكن إيجاز التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ستة مراحل زمنية.

1- -مرحلة الازدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر 1800 - 1915

ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، وقد ساعدت الظروف الاقتصادية والسياسية آنذاك في عملية تدفق الاستثمارات المباشرة، وتمثلت

---

[1] خالد هاشم ابراهيم محمد، تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ورقة علمية ص 06.

2 ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل" ، ليبيا ، طرابلس ، 2006 ، ص 3

تلك الظروف في الاستقرار السياسي والاقتصادي وحرية التبادل التجاري وإزالة العوائق، وتوفر عنصر الأمان لتلك الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معظم هذه الاستثمارات تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات والمتخصصة في استخراج الثروات الطبيعية التي تحتاجها الدول الأم .

الجدول 01 يظهر توزع الاستثمارات الأجنبية خلال سنة

الجدول رقم 01 : توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة – 1913

البلدان المستثمرة	المبلغ(مليار دولار)	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانية، الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية، أوربا.
فرنسا	5.8	19.3	روسيا، الإمبراطورية الفرنسية.
ألمانيا	6	13.7	أوربا الوسطي، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية.
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.
دول مختلفة منها:	7.5	17.3	
بلجيكا	2	–	الكونغو، أوربا الغربية، روسيا.
هولندا	2	–	أوربا.
سويسرا	1.5	–	أوربا.
المجموع	44	%100	–

المصدر : جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص18

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ سيطرت بريطانيا آنذاك على نحو % 42 من المجموع العالمي الكلي الذي يمثل بنحو 18 مليار دولار، وقد بلغت الاستثمارات الخارجية لبريطانيا

في أواسط القرن التاسع عشر نحو 200 مليون جنيه إسترليني،آل معظمها إلى أوربا وعلى هذا الأساس لم يكن بمقدور أية دولة في القرن التاسع عشر أن تبلغ الموقع الذي بلغته بريطانيا في الثروة الصناعية والميادين الأخرى، ولابد من الإشارة إلى أن النسب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية كانت على شكل استثمار محفظي أما الاستثمار المباشر فقد كان محدوداً لأنه يقتصر على الشركات الكبرى.

ولقد انصبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة على قطاعات المواد الأولية (المعادن والزراعة) بنسبة % 10.3 من مجموع الاستثمارات، بالإضافة إلى الاستثمار في البني التحتية بنسبة % 40.6 من أجل استغلال الثروات الطبيعية خاصة في المستعمرات من الدول النامية، والتي تحتاجها دول أوربا الغربية على التحديد وخاصة بريطانيا العظمي لأنها صاحبة رؤوس الأموال الموظفة، وأخيرا التجارة والصناعة بنسبو .% 5.5 والملاحظ أن توجه الاستثمار كان يتبع البلاد التي تتدفق إليها أفواج المهاجرين الأوربيين كالولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا والبرازيل، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز 6,8%

2-مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر1916 - 1945

تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين الحربين، إذ لجأت بعض الدول المتحاربة إلى تصفية قسم من موجوداتها في الخارج، وكذلك سحبت رؤوس أموالها من الخارج لتمويل الحرب،إذ انخفضت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي إلى نحو 33 مليار دولار عام1919 بعد أن كانت بنحو 66 مليار دولار عام1913[1]

1 جيل برتان، مرجع سابق، ص 22

3 – مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي1946 – 1969

بعد الحرب العالمية الثانية، اشتدت الحاجة إلى رؤوس الأموال نتيجة الدمار ونفقات الحرب التي حطمت أوروبا وبلدانا أخرى، كذلك زادت الاستثمارات لغاية التنقيب عن النفط والمعادن بشكل ملفت للنظر من قبل البلدان الغنية، وبلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو9.675 مليار دولار خلال الفترة1951 – 1955 ، حيث كان أغلبها داخل البلدان المتقدمة، ثم ازدادت حركة تصدير رؤوس الأموال إلى نحو 14 مليار دولار عام 1965، وهو ما يعتبر رقم قياسي إذ بلغ حجم رؤوس الأموال المصدرة أقصى درجاته بين الفترة 1929 و 1950، وخلال المدة ما بين1950 و1960 لعبت الاستثمارات الأجنبية الخاصة دورا أقل أهمية في الاقتصاد العالمي، ولكن هذه الاستثمارات بدأت تزداد أهميتها في أواخر الستينات وأصبحت تهيمن على الاستثمارات الأجنبية في نهاية الثمانينات ولحد الآن، وكشفت السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ بداية السبعينات عن قوة الاتجاه إلى تدويل رأس المال بحيث أصبح تصدير رأس المال يحتل مكانة رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي.[1]

4 – مرحلة التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر– 1970 – 1990

لقد تزايدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية بصورة هائلة ابتداء من أوائل السبعينيات وحتى 1990حيث شهدت هذه الفترة انكماشا وانتعاشا تبعا للتغيرات الاقتصادية العالميةفتميزت الفترة من 1975 إلى 1977 بالانكماش بسبب حدوث الأزمة النفطية في البلدان المنتجة للنفط، تلتها فترة الانتعاش من 1977 إلى 1981 ، ثم برزت اليابان في الفترة مابين 1986 و 1990 كمستثمر ومنافس كبي في الخارج ، وتميزت تلك الفترة بكثرة

1 فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 ، الكويت، 1990 ، ص126

عمليات الاندماج و عقود الامتياز كأنماط رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة[1].

5 – مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر 1991 – 2006

تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً أربع مرات ، ثم عاد وتناقص خلال الفترة وتعتبر البلدان الصناعية المتقدمة من أكثر الدول هبوطا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة ، لتتوجه هذه الاستثمارات إلى الأسواق النامية التي شهدت نموا متسرعا في حركة الاستثمار الأجنبي، ونتيجة لتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات والتي تعد المحرك الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أنظر الشكل 01.

الشكل رقم 01 : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 1991

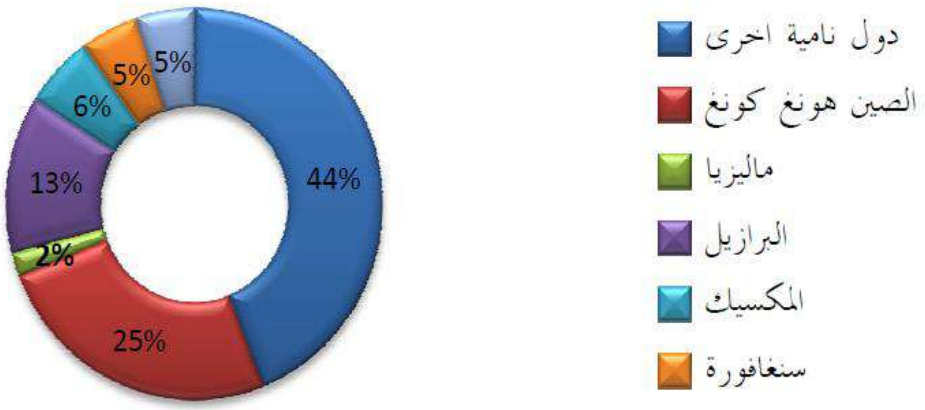

Source: UNCTAD، World Investment Report 2003, New York,2003, P249.

1 محمد مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة دمشق 2008 .، ص 29

6 – الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية 2007 –2013

لقد واصل الاستثمار الأجنبي خلال السداسي الأول من عام 2007 وتيرة الارتفاع حيث تجاوز معدل نموه% 30 ، أما في السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية ابتداء من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة، فقد حقق معدل نمو منخفض يعادل 23% ، أما خلال سنة 2008 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا محسوسا لكنه لم يمس كل الدول الاقتصادية بنفس درجة الحدة، نظرا لاختلاف الأثر الأولي للأزمة من بلد لآخر، إذ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة التي اندلعت بها الأزمة، لكنها واصلت التزايد بمعدل أبطأ مقارنة بالسنوات الفارطة في كل من الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية؛ حيث ارتفعت بـ : 14.8 % لتصل إلى حدود 658 مليار دولا في البلدان النامية وبـ 33% لتصل إلى 121 مليار دولار في الاقتصادات الانتقالية، ويرجع السبب في ذلك لضعف درجة ارتباط الأنظمة المالية لديها مع الأنظمة البنكية والأوربية والأمريكية، فضلا على استمرار النمو الاقتصادي القوي الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية.[1]

المبحث الثاني : دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث عرض للأسباب الدافعة لاستيراد وتصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما سيتم تحليل مختلف الأشكال التي يتخذها هذا النوع من الاستثمار، من خلال إبراز المزايا والعيوب التي ينطوي عليها كل شكل من الأشكال وذلك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة، فضلاً على التعرض للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمثل أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والأداة الأساسية لتجسيده على أرض الواقع.

1 الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2010 ، ص9

المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات .وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:

1-طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج -ولغرض تلاقي الإخفاق -بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها[1] .

2-زيادة العوائد: تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل :رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

3-تخفيض المخاطر :تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب ،التأميم ،زيادة الرسوم الجمركية... الخ فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد اكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.

---

1 دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 200ص 76.

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة[1]

4-زيادة المبيعات :تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسين هما : اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية.وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فانه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجا الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

5-تحسين الموارد وضمان توفيرها :يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير .هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها.[2]

6-زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر :فعلى سبيل المثال تؤدى فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دوراً هاماً في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج

1 . دريد محمود السامرائي،نفس المرجع ، ص 78.

2 غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع : تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات –الفرص –الآفاق2009. ص 20

الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية

7-الرغبة في النمو والتوسع : وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد، حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد.

8-السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية [1].

كما أن هناك أسباباً خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى.

1 .طاهر مرسى عطية،أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص185

المطلب الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عديدا من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعي إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض.

1-الاستثمار المشترك

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج .وتتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتمتع الشركاء المحليين بمراكز قوة[1].

2-الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل

يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من "أكثر الأنواع تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسية ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة"

ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسيات لأنه يضمن سيطرة كاملة على الإنتاج والتسويق، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة إحتكار الشركات المتعددة

1 إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 ، ص14.

الجنسيات لأسواق الدول النامية والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1].

3-الاستثمار في المناطق الحرة

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة.

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين .ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية القائم بها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة.[2]

4 - الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

وهو عبارة عن" مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتج ا معين (السيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع

1 عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ،المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003 ، ص 27

2 الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995 ، ص48

وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة . ..الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه."كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[1].

5-عمليات الاندماج و الاستحواذ:

يقصد بالاندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية .ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دورا جوهريا في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، و إعادة تخصيص الأصول في المنشآت. و مثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبتها سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات.حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، و زيادة امتدادها الجغرافي، و توسيع حصتها في السوق العالمي[2]

6-أشكال أخرى متداخلة:

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثماراً مباشرا أو غير مباشر وبالإمكان عدها من الاستثمار المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط على عملية تحويل لموارد مادية وبشرية وتقنية وهي باختصار: [3]

- اتفاقيات التراخيص.

---

1 مصطفى بابكر،تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مصر 2004 ص 18 – 19 .

2 أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق أسيا، مجلة التمويل و التنمية، العدد 38، مارس 2001 ، ص06

3 عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص324

- عقود التسيير.
- اتفاقيات توزيع الإنتاج.
- عقود منتج ومفتاح في اليد.
- عقود التعاقد من الباطن (المناولة).

المطلب الثالث : الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1-مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم للشركات المتعددة الجنسيات وتحديد العوامل التي ساعدت على تجاوز مراحل تطورها إلى مرحلة العالمية والسيطرة على الأسواق العالمية وتجاوز الحدود الجغرافية.

يرى رولف بأنها ": الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي % 25 من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار".

ويركز آخر في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على أنها الشركات :هي كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها في بلدين أجنبيين على الأقل بواسطة فروع، وتستثمر في أصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع، وتحقق أكثر من % 10 من مجموع مبيعاتها[1]

1 ميشال جريتمان، ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية، معهد اللغات والترجمة، نيقوسيا، 1989 ، ص 7

كما تعرف على أنها عبارة عن "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[1]"

2 – خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية:

2-1-الهيمنة والانتشار:

إن ما يبين قوة الشركات المتعددة الجنسيات، هو ضخامة حجمها وتنوع نشاطاتها وإمكانية اختراقها الحدود، وقد أصبحت تمثل رقما صعبا في التجارة الدولية، وقد تزامن تطورها مع تطور النظام الرأسمالي، إذ بعد الحرب العالمية الثانية انتشر هذا النوع من الشركات بشكل مذهل

2-2-إقامة التحالفات الإستراتيجية

يقصد بالتحالفات الإستراتيجية إحلال التعاون محل المنافسة – التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق بهدف السيطرة على المخاطر و التهديدات و المشاركة في الأرباح والمنافع و المكاسب الملموسة و غير الملموسة كالحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية والمعلوماتية، ومن ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات . و تنطوي التحالفات الإستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين الشركات، أو بين

1 أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، بغداد، 2010 ، ص118

الحكومات والشركات بشأن مشروع معين، لتحقيق هدف استراتيجي محدد لكل طرف من أطراف العقد[1].

2-3التفوق التكنولوجي:

تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة، وإن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعا احت كاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، إن احتكارها هذا يمكنها من استغلال نقل التكنولوجيا وهو منبع قوتها المالية[2].

2-4إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتجسيد ما ترغبه وأداة للتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يمكنها من اقتناص الفرص وزيادة العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر.

وعموما يمكن تحديد طبيعة العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي:

---

[1] فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية :من المنافسة إلى التعاون- خيارات القرن- 21 ، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999 ، ص1

2 نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا،2000 ص 53

- **القرارات الإستراتيجية** :والتي تحدد من خلالها اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة عند التغير في البيئة العالمية، وهذا النوع من القرارات تكون صادرة عن الشركة الأم.
- **القرارات الإدارية** : والتي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة يتم اتخاذها بالتشاور بينها الشركة الأم وفروعها.
- القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها على مستوى الفروع.

2-5 تعبئة الكفاءات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات من الكفاءة ودرجة الفائدة التي سيقدمها للشركة تعد المعايير الأساسية الحاكمة لعملية اختيارهم، وبالتالي المعيار الغالب والمعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من المورد البشري المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات وكذا المشاركة وبشكل مستمر في الدورات التدريبية.

2-6-تعبئة المدخرات العالمية

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعبئة المدخرات من الأسواق الدولية من خلال العمل على طرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من السوق المحلية للقطر المضيف.[1]

1 .عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ، ص284

2-7-المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب المراقبة والتسويق مما يكسبها قدرات تنافسية عالية وعالمية لا يتوفر عليها في كثير من الأحيان المنافسون لها، كما أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه القدرات التنافسية يؤدي إلى تعظيم إيراداتها وأرباحها بالأخص في ظل المزايا التمويلية المتمثلة أساسا في قدرتها على الاقتراض بأيسر الشروط نظرا لصلابة مركزها المالي. [1]

المبحث الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعدما قمنا بتحديد مفهوم للشراكة الأجنبية و أهم مزاياها، وجب علينا التطرق لأهم النظريات

المفسرة لها .ففي الواقع لا توجد نظرية خاصة بالشراكة الأجنبية، إلا أن الشراكة الأجنبية تعد إحدى قنوات تدويل الاستثمار، لذلك سنحاول تفسير لجوء الشركات للشراكة الأجنبية استنادا على مختلف النظريات التي قامت بدراسة ظاهرة تحول الشركات من القومية إلى التدويل . وفي هذا الصدد تنوعت النظريات والآراء الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة أسباب لجوء الشركات للاستثمار خارج الدولة الأم، لذلك حاولنا التركيز على أهمها.

المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الاقتصادي.

1 - نظريات عدم كمال السوق

ظهرت هذه النظرية سنة 1960 على يد " هايمر" و هي تقوم على فرضية عدم كمال السوق حيث تأكد أن حالة عدم كمال السوق في أي دولة تخلق نوعا من الحافز لدى

1 زكريا مطلك الدوري أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص56

الشركات الأجنبية للاستثمار فيها، بغية تدويل إنتاجها والخروج من دائرة القومية إلى الدولية، معتمدة في ذلك على استغلال ما يميزها من خصائص مطلقة تتمتع بها مقارنة لها بنظيرتها في لدولة المضيفة فوفقا لهذه النظرية حددت أربع خصائص مطلقة تحفز الشركات على تدويل أنشطتها، وهي كالآتي[1]:

أولا :وجود اختلافات جوهرية في المنتجات الأجنبية عن منتجات الدولة المضيفة.

ثانيا :كبر حجم الشركات الأجنبية وقدر على الإنتاج مما يحقق وفرات الحجم الكبير

ثالثا :توافر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية وغيرها متميزة عن مثيلتها في الدول المضيفة.

رابعا :اكتساب الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة في الدولة المضيفة.

وعليه الدافع الأساسي لقيام الشركات بنقل وحداتها ومصانعها خارج دولتها الأم حسب هذه النظرية هو امتلاكها لميزة احتكارية[2].

2 – النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية و المال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر .حيث افترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود وان الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري ،ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار والاستثمار الأجنبي المباشر، يعد انتقالا لعوامل

1 الجائفي حمدان عام علي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية و الصادرات في اليمن للفتر 1996 – 2008 رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة اليرموك، إربد–الأردن، 2007 ، ص20

2 عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص49

الإنتاج ،ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسيات نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة[1] .

3 – نظرية الحماية

تقوم هذه النظرية على أساس فرضية الحماية هي الدافع الأساسي لقيام الشركات بنقل وحداتها ومصانعها خارج دولتها الأم، والحماية هنا يقصد بها جميع الوسائل والإجراءات الوقائية التي تمارسها الشركات لضمان عدم تسرب ابتكاراتها الحديثة إلى أسواق أجنبية لأطول فترة ممكنة. بمعنى أن قيام الشركات بالاستثمار خارج الدولة الأم هو الطريقة الفعالة لحماية ملكياتها المادية والفكرية والتقنية مقارنة بالتصدير أو منح التراخيص[2].

4 – نظرية توزيع المخاطر

ركز الاقتصادي كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر أثناء شرحه لأسباب لجوء الشركات للاستثمار خارج الدولة الأم، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة والولوج إلى أسواق جديدة .ووفقا لهذه النظرية فإن الشركات تستثمر خارج دولتها لغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها 2 .فتوزيع الأنشطة من دولة لأخرى يعمل على تقليل المخاطر، إضافة إلى استفادة الشركات من اختلاف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية لأخرى[3].

---

1 .محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية :مرجع سابق، ص25

2 فليح حسن خلف، التسويق الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004 ، ص18

3 رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص 47 .

5 – نظرية دورة حياة المنتج:

ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي رايموند فارنون (***R.Vernon***) حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج ،وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر،ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة ،ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل.[1]

ولقد تمكن ريمود فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتوج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل على تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وتتضمن دورة حياة المنتوج أربعة مراحل رئيسية، انظر الشكل رقم 02.[2]

2Denis Terson et John L. Bricaut , Op-cit, p62. 1

3 علي عباس، إدارة الأعمال الدولية) الإطار العام(، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص151

الشكل 02 : دورة حيان المنتوج الدولي

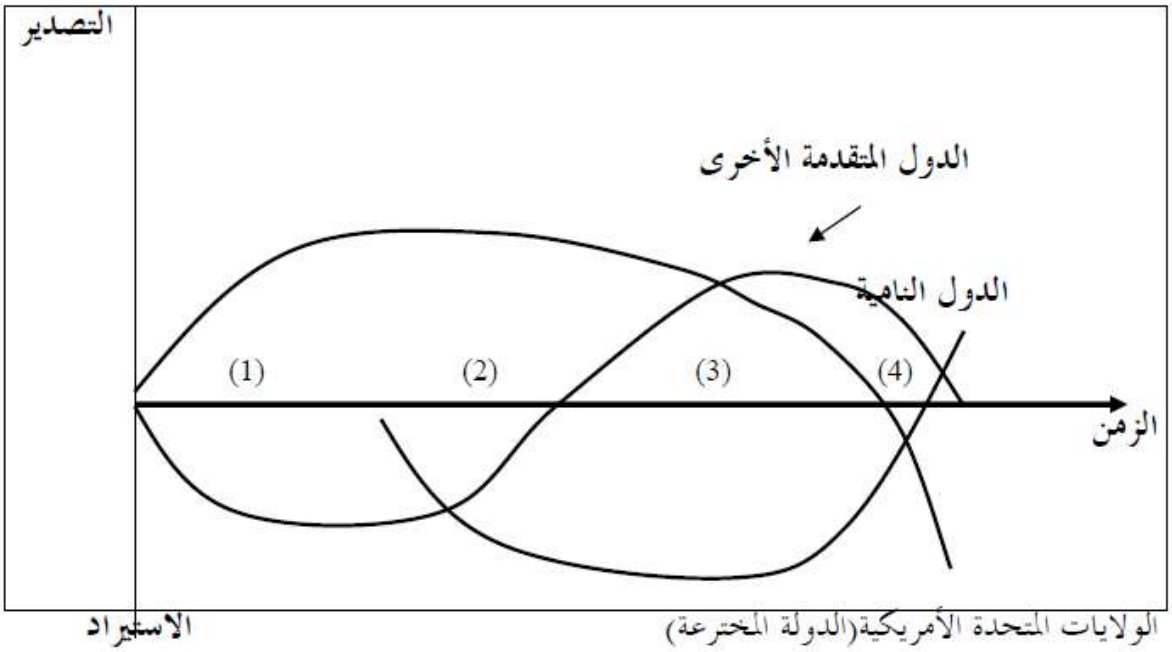

6- نظرية النهج الانتقائي

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وتكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها .

إن قرار الشركات في التوطن بالخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساساً لمنطق الاقتصاد الجزئي الخاص بالشركة في المقام الأول، إذ يمكن أن يثبت إقليم ما جاذبيته لبعض الأنشطة وليس غيرها .و هذا ما يفسر في غالب الأحيان سبب وجود تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الإقليم المضيف .وعموماً فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة (الحصول على

الموارد الطبيعية والتكلفة والقوى العاملة الماهرة، والحوافز الضريبية للشركة ، الوصول التفضيلي إلى بعض الأسواق الخارجية،.... الخ). [1]

7 – نظرية المدرسة اليابانية:

يعد الارتفاع الكبير والسريع للاستثمارات اليابانية المباشرة نحو الخارج خلال السبعينيات هو السبب الذي أدى بالاقتصاديين إلى تحليل هذه الوضعية وتفسيرها انطلاقا من النموذج الأمريكي، الذي يعتمد على الميزة التنافسية للمؤسسات الأمريكية ودورة حياة المنتوج، إذ تعتمد نظريته على الميزة النسبية للدول، فالاستثمار الياباني المباشر يتمتع بميزة تتمثل في تحويل التكنولوجيا والمعرفة، مما يؤدي إلى تحسين وظيفة الإنتاج في البلدان المضيفة، حيث تعمل هذه الأخيرة على إعادة التصدير نحو البلدان الأصلية وإلى الدول الأخرى.[2]

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لخصت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج كبيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و أوضح كوشلين سنة 1995أن الشركات المتعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها .

كما أكد لوبيز في دراسته سنة 1999 على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية أدت إلى المزيد من تدفقات لرؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الإستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول

1 هناء عبد الغفار السامرائي ، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم 1999 .، ص 121 ، الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 6

2 رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة : مرجع سابق، ص58

كما أثار كل من kwang singh سنة 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الإستثمارات الأجنبية مع الدولة الأم إلى الدول المضيفة والمتمثلة في ما يلي[1]

- عدم توفر مناخ الإستثماري الذي يشجع على إستثمار فائض الأموال في الدول الأم .
- عدم وجود إستقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

أما في ما يتعلق بأهداف الدولة فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج أو فتح أسواق جديدة لتصدير أو نشر ثقافتها وأنظمته السياسية والاجتماعية في الدول الأخرى ومحاولة ممارسة بعض الأنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لقحام الدول المضيفة على الدخول في أحلاف عسكرية واقتصادية ومن جانب آخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات التي تشيع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

إن قرار الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الأقل على الإرتباط نوعين من المنطق:

منطق المنشئة ومنطق الحكومة بمعني أن إهتمام المنشات بالقدرة التنافسية وإهتمام الحكومات بكفاءة الحكم أثرهما الكبير على عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بكفاءة الحكم بل أن وجود درجة عالية من الكفاءة يكون ضمانا للمنشات من ناحية تقليل المخاطر السياسية ويكفل إستقرار العمل داخل البلاد وبالمثل لا تستطيع الدول أن تتجاهل عوامل القدرة عل المنافسة لتلك المنشات.

[1] طيب فحصي، فليب فوشيه" الاستثمار الأجنبي المباشر،الارتباط بين القدرة والمنافسة و الكفاءة والحكم، مجلة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، بدون عدد ولا سنة، ص 11

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي:

تحتوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة بحيث يمكن تطبيقها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة بالإضافة إلي التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية ... الخ.

وسنحاول أن نتناول في ما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية[1]:

الفرع الأول :المحددات الاقتصادية

أولا :حجم السوق واحتمالات النمو

تعتبر لأسواق الكبرى عامل مهم لجذب المستثمرين نظرا لحجم الفرص في تموين تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات ومن الأمثلة على ذالك نجد أن الصين ، الهند ، البرازيل ، نيجيريا من البلدان التي تتمتع بأسواق هائلة نظرا لحجم السكان وفي هذا الصدد نشير إلى أن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان وإنما أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين فالدول التي يتمتع فيها الأفراد بدخل مرتفع تكون أكثر جاذبية الاستثمار وكذالك الدول الصغيرة التي تحتل مواقع إستراتيجية مثل مجاور للأسواق الكبيرة أو الدول التي تقيم علاقات جهوية وإقليمية من اجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعا مهما للاستثمار الأجنبي[2]

1 بادما ملامبالي ولآخرون ":الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية "، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1999 ، ص36

2 زايري بقاسم،" الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والاتحاد الأوروبي"،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر،2003 – 2004. ، ص04

ثانيا :درجة الانفتاح الاقتصادي

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركت التبادل التجاري أو على عناصر الإنتاج لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي إختلالات في الأسواق بمعنى انه كلما كان درجت الانفتاح الاقتصادي عل العالم الخارجي كبيرا كلما كان الاقتصاد الوطني مليء بالاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على ذاك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي ودرجة تركز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية والغير التعريفة.

ثالثا: سياسات اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويتم الوصول إلى الأساسية في تشجيع الاستثمار إلا أ هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية وتقليل العجز التجاري.

رابعا :الناتج المحلي الإجمالي

يمثل معدل النمو في النتاج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قراه الاستثماري لذالك على اعتبار أن معدل النمو الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ويعكس مدي استغلال عناصر الإنتاج ودرجة النمو في الاقتصاد الوطني ويستخدم لتعبير عن حجم السوق المحلي لدولة إذ أن النمو السريع لناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا: سعر الصرف

إن تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي تبقي نقطة غامضة انطلاقا من النظرية الاقتصادية، فالآثار قد تختلف سواء في حالة ارتفاع أسعار الصرف آو حالة انخفاض أسعار الصرف أو الصرف الحقيقي إن يؤثر على المستوى الاستثمارات الأجنبية،سواء من خلال إعاقة وكبح هذا الأخير، يؤدي التقلب السريع لسعر الصرف إلى إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذالك لأن التقلب في سعر يبعث الارتياب لدى المستثمرين الأجانب، مما يقلل من رغبتها في القيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع الحجم، والخلاصة أن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون مباشر سعر الصرف مستقر بحيث يضمن مستوى معقول من الربح، فقد إن تقلبات سعر الصرف لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن استقرار معدل الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر بنوع من الاستقرار والطمأنينة.

سادسا :التضخم

يعتبر التضخم من المؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي، ويؤدي ارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة والعملة الوطنية، وما يتبع ذالك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير، وتكاليف الإنتاج ،والأرباح ورأسمال كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري ، بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير آو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة فيبتعد عن الاستثمارات المنتجة. وقد أوضحت الكثير من الدراسات أن ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يلعب دورا سلبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، بحث أن معدلات التضخم المرتفعة تعطي الشارة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي والى زيادة التكاليف الإنتاج ، وانخفاض الربحية العائدة من الاستثمار ، مما يؤدي إلى عزوف كثير من

المستثمرين عن الإستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، ومن الدراسات التي تبين الدور السلبي.[1]

الفرع الثاني: محددات البيئية والمؤسسية

تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دور فعال على حركت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كل ما قام النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الإيجابية والمساعدة الاستثمار الأجنبي كلما كان ذالك جاذبا له والعكس صحيح أما في ما يتعلق بنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية وكلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة إجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مدارية كلما أدى ذالك إلى جذب الاستثمار و العكس صحيح فكلما توافرت عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى إلى جذب الاستثمار أما في ما يتعلق بنظم المعلومات الاستثمارية فكلما أتيحت البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذالك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.[2]

الفرع الثالث: محددات أخري

إن العوامل الهامة المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وجود إطار تشريعي وتنظيمي بحكم أنشطته ولنجاح ذالك يجب توفر عدة مقومات أهمها :

1زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة مسيلة، 2005 ، ص81.

2 سامية عمار" محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصرفي"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 453 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1993

1 – توحيد قوانين الاستثمار وجعلها تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع التشريعات الأخرى ذات علاقة مع التنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر.

2 – توفير الضمانات الكافية لحماية المستثمر من أخطار معينة مثل الأمن حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية تحول رأس المال وخروجه وأهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

3 – توفير سلطة قضائية قادرة على تطبيق القوانين وإبرام العقود بدون بيروقراطية وحل النزاعات التي تنشا بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

وضمن الإطار القانوني والتنظيمي تعتبر حقوق الملكية قضية مهمة،يعتبر الاستثمار الأجنبي حساس اتجاه المخاطر القانونية التي يمكن أن تنجم عن ضعف حماية حقوق الملكية الفك رية الصناعية، علما أن رأسمال المشروع الاستثماري يتألف في غالب الأحيان من براءات الاختراع ، النماذج الصناعية، العلامات التجارية وغيرها .ومن الشروط الأولية لجذب ونجاح الاستثمارات الأجنبية، إن يتم تامين الإطار القانوني اللازم لها ،وهذا الإطار يشمل قوانين الملكية والفكرية والصناعية التي تؤمن حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية التي تشكل جزءا كبيرا من الاستثمارات، وينذر وجود مشروع استثماري لا يتضمن حد أدني من العناصر التكنولوجيا، وخاصة مشاريع الاستثمار الأجنبي.

كما يجب على الدولة المضيفة من خلال الإطار القانوني أن تضمن حرية تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال، وذلك بوضع إجراءات مرنة تسمح للمستثمرين بتحويل الكلي للأرباح والفوائد، ويجب أن يضمن هذا الإطار تسوية الخلافات كاللجوء إلى الوساطة

والتحكيم الدوليين وفي حالة عدم إتفاق الأطراف على حل نزاع يمكن أيضا اللجوء إلى المركز الدولي التابع للبنك العالمي(cirdi) بهدف حل نزاعات الخاصة بالاستثمار.[1]

كما تسعى الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية إليها وجذبها إليها بالتسابق بينها نحو تقديم العديد من المزايا الضريبية من إعفاء وتخفيض في الوعاء ويعتمد القرار الدولي لاختيار أحد صيغ الاستثمار على المزايا الضريبية الممكن الحصول عليها ضمن اعتبارات محددة.

1 رمضان صديق محمد ، نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية العربي للتخطيط 01، ديسمبر 2002 ، ص

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا في هذا الفصل أتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بتنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وتعطي صاحبها التملك لإدارة للمشروع الاستثماري، إذ أن انتقال هذا النوع الأخير بين الدول يعود من خلال النظريات المفسرة له إلى عدة أسباب ترجع في حقيقة الأمر إلى المتغير أو العوامل التي انطلقت لتحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساعدت هذه الدراسة في توضيح النظريات التي اعتمدت على بنية الأسواق نجدها تفسر الاستثمار الأجنبي للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة الشركات التي تميزها على باقي المنافسين المحليين في البلد المضيف، أما النظريات التي اهتمت بتنظيم المؤسسة تهدف تحقيق تفسر قيام المؤسسات بالاستثمار الأجنبي في البلد المضيف، أما النظريات التي اهتمت بتنظيم المؤسسة الربح وتحقيق إستراتجيتها المتمثلة في حماية مصالحها وغزو الأسواق الخارجية.

الفصل الثاني :
علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

مقدمة

أولى الفكر الكلاسيكي أهمية كبيرة لموضوع النمو والتنمية الاقتصادية ولكن زاد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت العالم وأوروبا خاصة، كما ازداد هذا الاهتمام خلال بروز جملة من العوامل منها الرخاء المُحقَّق في البلدان الصناعية والتقدم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثيرٍ من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة، وكان طبيعيًا أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية؛ فكل ينظر بمنظاره الخاص. كما سنعمد في هذا الفصل إلى دراسة ماهية النمو والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

أولا – مفهوم النمو الاقتصادي

إذا كان البحث عن تعريفٍ لظاهرة التخلُّف في الدول النامية هو أمر تكتنفه الصعوبة، فإن البحث في الخروج من هذه الوضعية هو الآخر تكتنُفه صعوبة أكبر؛ وبالتالي يكون تعريف النمو الذي هو عكس التخلُّف، تكتنفه نفس الدرجة من الصعوبة أو أكثر.

1 – تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها: [1]

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادةٍ في إجمالي الناتج المحلِّي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقِّق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجًة عن زيادةٍ في الناتج المحلِّي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجًة عن تراجعٍ في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

يعرف النمو الاقتصادي أيضًا بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون :

أ – **الزيادة مضطردة** :وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروفٍ معينة لا تعتبر نموًا اقتصاديًا.

1 محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2000 ، ص 51 .

ب – الزيادة حقيقية وليست نقدية :وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم[1].

وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادةٍ حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرًا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة ُالمعتبرة .وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم.

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

يعرف **سيمون كوزنتس** النمو الاقتصادي للدولة بأنه الزيادة في ُقدرة الدولة على عرض توليفةٍ متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هده الزيادة ُالمتنامية في ُالقدرة

الإنتاجية مبنيًة على التقدم التكنولوجي والتعديلات ُالمؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها، ويكون بذلك النمو نتيجًة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية، وهذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

* ن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والُقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارٌة للنضج الاقتصادي.

* التكنولوجيا ُالمتقدمة هي الأساس أو الشرط ُالمسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرطٍ ضروري وليس كشرطٍ كافٍ.

* لتحقيق النمو ُالمرتَقب المصاحِب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلاتٍ مؤسسية

1 مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص455

وإيديولوجية .فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكاراتٍ اجتماعية ملازمة.[1]

ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك ن و في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي؛ باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان .وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتًا؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبةٍ أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبةٍ أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي وعليه يكون[2]:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي}}{\text{معدل النمو السكاني}}$$

ويضيف **ميلتون فريدمان** أن النمو الاقتصادي إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاهٍ أو أكثر، بدون أي تغيراتٍ في الهيكل الاقتصادي.

وذهب **شومبيتر** إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما :معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسًا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.

ويذهب **غونار ميردال** إلى أن الناتج الوطني الإجمالي يمكن أن يقيس فالنمو حسبه يتم بطريقةٍ تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجًة ، فالنمو حسبه يتم بطريقةٍ تدريجية

1 ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006 ، ص175

2 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002 ص3

وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجًة لنمو السكان ونمو الادخار .غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك، وهو نفس ما ذهب إليه **شومبيتر**. [1]

يتضح مما سبق، أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي يعني حركة النظام الاقتصادي وفقًا لآليات السوق العفوية، ويركّز على التغير في الكم، و يرتبط أكثر بالدول ُالمتقدمة، ويقاس بمؤشرٍ واحد هو الناتج الوطني الإجمالي .ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلدٍ ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنةٍ لأخرى بالأسعار الثابتة[2].

2 – أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثَّل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترةٍ زمنية معتبرة ، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

2 – 1 / النمو الطبيعي : وهو النمو الذي حدث تاريخيًا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مساراتٍ تاريخية اجتماعية قادت عبر عملياتٍ موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي بغرض ُالمبادلة؛ تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتجٍ سوق فيها عرض وفيها طلب[3].

2 – 2 / النمو العابر أو غير المستقر : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجًا عن ظروفٍ طارئة، عادًة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته .ويمثِّل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابًة لتطوراتٍ مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية .وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة؛

1 روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 ،ط1، ص 44

2 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002 ، ص14

3 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ، ص12

لذلك نجده غير قادرٍ على خلق الكثير من آثار المضاعف وأُلمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نموٍ بلا تنمية.

2 – 3 / النمو المخطَّط :وهو النمو الذي يحصل نتيجًة لعمليات تخطيطٍ شامل لموارد المجتمع ومتطلَّباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطًا وثيقًا بُقدرة المخطِّطين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط .وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترةٍ طويلة تزيد عن بضعة عقود يصبح نموٍ مضطرد؛ وبالتالي يتحول إلى تنميةٍ اقتصادية.[1]

3 – مقاييس النمو الاقتصادي:

إن ما تمَّ التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلاَّ تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلاَّ تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك . وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركَّبة، أي أن كل مقياسٍ يختص بقياسٍ واحد من أُلمؤشرات، وهذا خلافًا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادًة ما تكون مقاييس مركَّبة .وأهم هذه المقاييس:[2]

3 – 1 / المعدلات النقدية للنمو:

وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل أُلمنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة .ويعد هذا

---

1 كميل حبيب و حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000 ، ص2

2 محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،(

-120.الإسكندرية، ج م ع، 1998 ، ص ص11

الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفُّظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظامٍ محاسبي موحد تلتزم عالميًا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.

3 – 2 / المعدلات العينية للنمو:

وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية ؛ إذ أنه نظرًا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والغذائية،...الخ.

4 – مقومات النمو الاقتصادي :

ليس من السهل الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضًا منها[1]:

4 – 1 / الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:

يمكن للآلات أن تؤثِّر تأثيرًا كبيرًا على قدرة الشخص الإنتاجية،حيث اعتبر "آدم سميث" توفُّر الآلات(رأس المال) ضروريًا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد والشركات والاقتصاد ككل.

4 – 2 / التقدم التكنولوجي:

يظهر جليا في زماننا الحاضر ما تساهِم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المُتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة

1 أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،(2002 ص 430 .

كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة،يمكن من خلالها زيادة الإنتاج. ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير .فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، . ويؤكِّد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي.

ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورًا هامًا في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطًا كافيًا لاستمرار النمو الاقتصادي؛ إذ لو كان كذلك لتمكَّنت كل الدول من تحقيق نموٍ سريع؛ لأن التكنولوجيا مالٌ عام في متناول جميع الدول.

4 – 3 / النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبًا تقليديًا في حثِّ النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادًة أكبر في عدد العمال ُالمنتِجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلِّية من ناحيةٍ أخرى، مع أن هناك خلافًا على ما إذا كان النمو السكاني ُالمتزايِد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولةٍ تعاني من فائضٍ في عنصر العمل.

4 – 4 / التنظيم الاقتصادي الكفء:

إذ أن الدولة التي تتمكَّن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكَّن من تحقيق مستوياتٍ أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفُّر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية

مر مفهوم التنمية الذي بعدة مراحل من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسِكة .إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، بحيث كانت مرادفًا لمفهوم النمو الاقتصادي .وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقةٍ واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسًة عالمية كالأمم المتحدة لتحدد أهداف التنمية بتحقيق زيادةٍ سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية ألمتصاعِدة.

1 – تعريف التنمية الاقتصادية:

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعةٍ من التغيرات الجذرية في مجتمعٍ معين بهدف إكساب المجتمع ألقُدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدلٍ يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده .بمعنى زيادة قدرة الجتمع على الاستجابة للمتطلَّبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية ألمتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

يقول **فرانسوا بيرو *F.Perroux*** إلى أن التنمية هي التنسيق بين ألمتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقةٍ مستمرة ودائمة.

ويعرف **فؤاد موسى** التنمية الاقتصادية على أنها عمليٌة بالغة الدقة، تتمثَّل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييراتٍ هيكلية تتناول ظروف الإنتاج

1 باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 2003، ص14 .

الاجتماعي، واستخدام وسائل إنتاجٍ أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية[1]

ويرى **رمزي إبراهيم سلامة** أن التنمية الاقتصادية على أنها عمليّة متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييراتٍ جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبًا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمعٍ وبذلك تكون التنمية هي التغيير المقصود المُوجه والمُخطَّط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار، أو هي النمو المدروس على أسسٍ علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواءً كانت تنميًة شاملة أم تنميًة في أحد الميادين الرئيسية[2].

2 – عناصر التنمية الاقتصادية:

ووفقًا للتعاريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عددٍ من العناصر أهمها:

2 – 1 – الشمولية :فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضًا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي .وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطُّن القُدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصادٍ وطني متكامِل.

وتأكيدًا لشمولية التنمية، يذهب **شومبيتر**إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود؛ لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد

1 محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص(53

2 رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991 ، ص108

يختلف عن اللاتوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

2 – 2 – حدوث زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عمليّة طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

2 – 3 – حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة :إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحوٍ أكثر عدالة في الجتمع ، وأن يستطيع ا□تمع كله من خلالها أن يحقِّق إشباعًا لحاجاته الضرورية .وهذا فالتنمية لا تتطلَّب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتض من أيضًا التحسينات في السلع الاستهلاكية اُلمتاحة لأكبر نسبةٍ من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود

2 – 4 – ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات اُلمقدمة للأفراد؛ لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات اُلمتخلِّفة :سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه.

2 – 5 – تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقةٍ تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة؛ مما يسمح بخلق سوقٍ لمختلف اُلمنتجات؛ الأمر الذي يسمح بمزيدٍ من التوسع، وخاصَة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.[1]

1 جيمس جواتيني و ريتشارد ستروب :الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987 ص 668

ثالثا : النمو الاقتصادي والتنمية

تركز جل مؤلفات التنمية الاقتصادية على التفرقة بين التنمية والنمو الاقتصادي، ويحاول كل مؤلف جاهدا إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين، إلا أن هؤلاء المؤلفين يتفقون على أن النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الناتج المحلي والدخل الوطني، كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو بالإضافة إلى النمو الكمي يجب إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات بهدف توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع كما أنه لصيق بالبلدان المتخلفة، وبناء على ما سبق يمكن القول أن التنمية مفهوم أشمل وأعم من النمو.[1]

ويميز **بونيه** بين المفهومين النمو والتنمية حيث يقول" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومجددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

أما **جوركنسون** فيقول ": أن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار "

ويقدم **شومبيتر** في كتابه"نظرية التنمية الاقتصادية "تفسيرا لكل من مفهوم النمو والتنمية إذ يرى أن النمو هو تغير تدريجي منتظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد أما التنمية فهي نتاج قوى تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة.[2]

---

1 فايز إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض، 2000 ،ص 399 .

2 مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 73 ، الكويت،1984، ص211.

وعلى العموم إن حدوث النمو الاقتصادي(أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية هذا المعنى الواسع، ويمكن بيان ذلك كالآتي :

-النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، والعلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق الزيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية للتخلف.[1]

المبحث الثاني : أهداف ومقومات التنمية الاقتصادية :

أولا : أهداف التنمية الاقتصادية :

لم تكن أهداف التنمية الاقتصادية أيضاً سوى انعكاس لما تضمنه مفهومها من أبعاد ومفردات على النحو المشار إليه ، ففي ظل المفهوم التقليدي للتنمية اقتصرت الأهداف الإنمائية على تلك المتعلقة بزيادة حجم الدخل القومي، والتخصيص الأمثل للموارد الطبيعية، وتحرير التبادل التجاري ودعم استثمار رؤوس الأموال وإدارة الديون ، بينما تنطوي التنمية

1 إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2000 ، ص32

بمفهومها المعاصر على خمسة أبعاد: (اقتصادي، اجتماعي ، بيئي، تكنولوجي، ومؤسسي) على نحو متوازن فيما يعرف بأهداف" التنمية المستدامة"، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- ❖ القضاء على الفقر بجميع صوره.
- ❖ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.
- ❖ تحسين أنماط المعيشة والصحة ومستوى الرفاهية.
- ❖ ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع.
- ❖ تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ❖ توافر المياه النظيفة وإدارتها في إطار مبدأ الاستدامة.
- ❖ تقليل تكلفة الطاقة النظيفة.
- ❖ النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمل اللائق.
- ❖ تطوير البنية التحتية والصناعة وتشجيع الابتكار.
- ❖ تقليل فجوة التنمية والحد من التفاوتات بين الدول.
- ❖ إقامة مدن وتجمعات بشرية آمنة ومستدامة.
- ❖ استحداث أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.
- ❖ مواجهة ظاهرة تغير المناخ العالمي وآثاره.
- ❖ حماية الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.
- ❖ حماية النظم الإيكولوجية البرية واستدامتها.
- ❖ تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية.
- ❖ دعم أوجه التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية –آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، الأمم المتحدة، نيويورك،2018

ثانيا : مقومات التنمية الاقتصادية:

أفرزت التجارب الدولية وتطبيقاتها عدداً من الركائز التي تتبناها الدول في سعيها لتحقيق الأهداف التنموية، والتي تمثل قواسم مشتركة تحدد أهم عناصر تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية . التنمية الاقتصادية ومحدداتها في الدول النامية حيث أوضحت الدراسة أن التنمية الاقتصادية تعتمد على مقومات أساسية، من أهمها :الموارد البشرية، وزيادة نفقات البنية التحتية، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، ودور الحكومات.[1]

وتؤثر تلك المقومات من حيث توافرها ونوعيتها على مدى ما تحققه الدولة من إنجاز في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق تشير الدارسة إلى أهمية توفير قوة عاملة مؤهلة لتحمل مهام العملية الإنمائية، وذلك من خلال سياسات التعليم والتدريب، فضلاً عن دور الاستثمار في البنية التحتية في زيادة كفاءة الإنتاج وجذب الاستثمارات الأجنبية . من ناحية أخرى، توضح الدارسة أهمية كل من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، وتطبيق التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال الإنتاج، وكذلك عن دور الحكومات في توفير البنية المؤسسية والاقتصادية والسياسية الملائمة وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص وكافة فئات المجتمع لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

واستخلصت الدراسة أن استراتيجيات التنمية في الدول النامية يجب أن تستند إلى إدارة كفء ومثلى لكل من المقومات الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة بما يكفل توجيه تلك المقومات نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .ومن ثم تستند الدارسة الحالية إلى تقسيم مقومات التنمية الاقتصادية إلى قسمين يكمل كل منهما الآخر :مقومات تتعلق بإتاحة الموارد الطبيعية والمادية وتنميتها، ومقومات تتعلق بتوفير الموارد البشرية والموارد غير

1 Robert Dorfman, "Economic development from the beginning to Rostow", Journal of Economic Literature, Vol. 29(2),1991.

المادية فيما يطلق عليه في بعض الدارسات " رأس المال غير الملموس ."ويمكن إيجاز تلك المقومات على النحو التالي:

1 – توفير وتنمية الموارد الطبيعية والمادية :

1 – 1 – توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط التنمية حيث يشير مصطلح "تمويل التنمية" إلى توفير التدفقات المالية المحلية والخارجية وتوجيهها لتنفيذ البرامج والمشروعات الإنمائية. [1]

1 – 2 – التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في إطار الاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال حيث تتطلب عملية التنمية توزيعاً عادلاً ورشيداً للموارد التي تمتلكها الدولة بين الحاجات المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفرا د المجتمع أخذاً في الاعتبار تلبية حاجات الحاضر دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الأساسية.

1 – 3 – الحوكمة الرشيدة وإقامة بنية مؤسسية قوية من شأنها تعزيز السياسات الاقتصادية والتنموية بمشاركة جميع فئات المجتمع في إطار العدالة، والشفافية، والرقاب ة، والمساءلة.

1 – 4 – توفير بيئة الأعمال الداعمة للاستثمار ولدور القطاع الخاص في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وزيادة التنويع الاقتصادي وتحسين التنافسية الدولية.

1 OECD, "Small & Medium, Strong Trends in SME Performance and Business Conditions", OECD Publishing, Paris, 2017

2 – تنمية الموارد غير المادية

أثبتت التجارب الدولية في مجال التنمية الاقتصادية أن نجاح الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة لا يعتمد فقط على توفير وتخصيص الموارد الطبيعية والمادية، وإنما هو رهن بتنمية واستثمار رأس المال غير المادي أو ما يطلق عليه في الدراسات المعاصرة مصطلح " رأس المال غير الملموس"، ويشمل كلا من الموارد البشرية والمهارات التكنولوجية والتنظيمية التي تمتلكها قوة العمل و رأس المال الاجتماعي المتراكم نتيجة المشاركة الفعالة بين كافة أطراف المجتمع، بالإضافة إلى العناصر المؤسسية اللازمة لتنسيق جهود تلك الدول على نحو يكفل تحسين الأداء الاقتصادي وتتمثل آليات تنمية الموارد غير المادية للدولة في تبني الأنشطة كثيفة المعرفة، وتدريب القوة العاملة على استخدام وتطوير الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتنمية الأصول المعلوماتية والملكية الفكرية وإدارة وتنمية المعارف والمهارات التي تمتلكها القوة البشرية في مجال تقنيات المعلومات والابتكار، ومهارات البحث العلمي والتطوير على نحو يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي ، ومن أهم المقومات غير المادية للتنمية الاقتصادية ما يلي[1]:

- تنمية الموارد البشرية وإدارة النمو السكاني، فقد أكدت الدراسات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي.
- الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشير اقتصاد المعرفة إلى التركيز على تراكم المعارف وتوظيفها وتطويرها بهدف تحسين نوعية الحياة، حيث تعتبر المعرفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.

1 Gustav Ranis., "Economic Growth and Human Development", World Development Journal, Vol. 28, No. 2, 2000

- تطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار والتطوير، ففي ظل ثورة المعلوماتية المعاصرة، تمثل أنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار إحدى ضرورات التنمية الاقتصادية وضماناً لاستدامتها.
- دمج العوامل النفسية والاجتماعية في عملية تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية، وذلك من منطلق التركيز على العنصر البشري باعتباره محور عملية التنمية.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية :

باعتبار التنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضًا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي .وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطُّن الُقدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصادٍ وطني متكامِل.

وتأكيدًا لشمولية التنمية، يذهب **شومبيتر**إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود؛ لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللاتوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان و الادخار.[1]

وبالتالي ليس هناك تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي في المدى الطويل ، ومن أهم العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية نجد :

1 – الاستقرات الاقتصادي :

تحقيق الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية للنظم الاقتصادية وهو أساس للتنمية الاقتصادية ، حيث تعتبر الزيادة في النمو الاقتصادي، انخفاض نسبة التضخم،

1 جيمس جواتيني و ريتشارد ستروب: مرجع سابق ص 668

انخفاض البطالة وتوازن ميزان المدفوعات أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في إطار جملة من السياسات الاقتصادية يمثل هدف أساسي لأي عملية تنموية. [1]

2 – الموارد الطبيعية :

تعتبر الموارد الطبيعية سلاحًا ذا حدين يجب استغلاله بالشكل الأمثل لضمان الحفاظ عليها وعدم استنفاذها كما هو الحال في الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كامل على إيرادات بيع النفط والغاز الطبيعي، وتعتبر اليابان وسنغافورة من الدول التي استغلت مواردها الطبيعية بالشكل الأمثل وأصبحت من الدول المتقدمة[2] .

3 – تكوين رأس المال (الادخار والاستثمار)

ينطوي على توجيه أفراد المجتمع جزءا من ثروتهم للاستثمار في إنشاء المصانع وتنفيذ المشاريع الإنتاجية، وذلك باعتبار الاستثمار هو حجر الأساس لخلق الثروة.

4 – التطور التكنولوجي :

يزيد التطور التكنولوجي من القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتعزيز الإنتاجية وتمكنت الكثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان، التحول إلى قوى صناعة نتيجة لتسخيرها التكنولوجيات المتقدمة لزيادة قوتها الصناعية.

---

1 قويدر معيزي .) 2008 (.فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر . 2006 – 1990 أطروحة دكتوراه .في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

2 *Michael Ross, Extractive sectors and the poor, Oxfam American Report, October 2001, P6*

5 – الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية المؤهلة من أبرز العوامل التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يساعد تأهيل الموارد البشرية في إكساب الموظفين والباحثين عن العمل للمعارف والمهارات والمؤهلات والقدرات التي تعزز من إنتاجيتهم ومن فرصهم في سوق العمل

6 – النمو السكاني

يقتصر هذا العامل على الدول التي يكون عدد سكانها قليلاً، حيث تساعدها زيادة عدد سكانها في تحسين إنتاجها، ويحدث العكس في حالة ارتفاع نسبة البطالة في الدولة يزاولها نسبة نمو سكانية مرتفعة. [1]

7 – رأس المال المادي أو البنية التحتية

تساعد زيادة استثمارات رأس المال المادي في تخفيض تكلفة النشاط الاقتصادي لأنَّ المصانع المزودة بأحدث المعدات تنتج كميات أكبر من القوى العاملة البشرية. وكلما ارتفعت الإنتاجية، ارتفع مستوى الإنتاج.

8 – العوامل السياسية

يعزز الاستقرار السياسي الثقة باقتصاد الدولة ويتيح جذب المزيد من الاستثمارات التي تسهم في نهاية المطاف في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادي. وفي الجانب المقابل، تعاني الدول غير المستقرة سياسيًا من انعدام النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة.

1 عبد الحميد عبد المطلب .السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي– .القاهرة مصر 1988 مكتبة زهراء الشرق.

9 – مستويات الفساد

حيث تمثل مستويات الفساد مؤشرًا على القيود على الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية وعاملاً طاردًا للمستثمرين ورجال الأعمال

10 – القوانين والتشريعات

تؤدي قوانين التبادل التجاري دورًا محوريًا في رفع معدّلات النمو الاقتصادي أو خفضها تبعًا لنسب الضرائب والرسوم المفروضة على البضائع المستوردة

11 – العوامل الاجتماعية والثقافية

وتتمثل في التقاليد الاجتماعية حيث تؤثر آراء أفراد المجتمع ومعتقداتهم على التنمية بدرجة أساسية، فمن الطبيعي أن تُقابل أساليب العيش الحديثة بالرفض في المجتمعات المحافظة، الأمر الذي يؤثر على مدى نجاح مبادرات تعزيز التنمية الاقتصادي من خلال المشاريع الإنتاجية والاستثمارات، كما أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بارتفاع معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة ونسب الحاصلين على الدرجات الجامعية في التخصصات المختلفة الذين يتقبلون بسهولة طرق العمل والتقنيات الجديدة[1] .

المبحث الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

سيتم من خلال هذا المبحث دراسة و تفسير مختلف النظريات الاقتصادية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعناصر التنمية الاقتصادية.

1 نعمت الله نجيب ابراهيم .أسس علم الاقتصاد .مؤسسة شباب الجامعة.الإسكندرية مصر 2001.

المطلب الأول : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

1 – في ظل التحليل الكينزي

لم يكتفي كينز بوضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المشهورة، بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر من كونها نظرية للنمو، حيث ركز كينز على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار –الإنفاق العام –الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا أو إيجابا في حجم الناتج وإجمالي الصادرات "ويصف كينز من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه

(علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار .وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي والتي تعطي بالصيغة الآتية:[1]

$$\Delta y = K_I \times \Delta I$$

بحيث أن:

I الزيادة في الاستثمار : ، K_I المضاعف، y التغير في الدخل

وبالتالي حسب النظرية الكترية يعتبر الطلب الفعال العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كيتر متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي.وبالتالي فإن التحليل الكتري لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث ترك كينز موضوعات النمو والتنمية الاقتصادية مفتوحة.

---

1 أبدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب :محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999 ص294 – 295

2 – نموذج هارود – دومار *Harrod– Domar*

2-1عرض نموذج هارود –دومار

لقد تزايد الاهتمام بنظريات النمو الاقتصادي بوصفها أحد أبرز فروع النظرية الاقتصادية، ويرجع الفضل إلى ذلك للجهود المبذولة من طرف الكثير من الباحثين.ومن النتائج التي ترتبت على أبحاثهم إتساع الاهتمام بنظرية النمو الاقتصادي سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو على مستوى التشابك الصناعي .وقد نشر هارود نموذجه لاقتصاد مغلق إذ ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي لبيان ديناميكية النظام الكينزي مركزاً على الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار المتمثل في الطلب الفعال من ناحية، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى.

2 – 2 فرضيات النظرية

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات الآتية :

- ثبات الميل الحدي للادخار ؛
- الاقتصاد مغلق؛
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار؛
- ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي، وكذلك ثبات أسعار الفائدة؛
- هناك توازن أي تحقق الاستخدام الكامل؛[1]

ثبات معامل (رأس المال/ الناتج) فعلى سبيل المثال إذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية بين رصيد رأس المال(K) وإجمالي الناتج(Y) بمعنى انه إذا لزم ما قيمته3 مليون

1 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان،الأردن، 2007

دولار من رأس المال الثابت) آلات وأجهزة (لإنتاج يساوي ما قيمته مليون دولار من الناتج، فإن هذا يعني أن أي إضافة رصيد رأس المال) من خلال الاستثمارات الجديدة (سوف تعطي ناتجا سنويا بنفس النسبة 3/1 وهذه النسبة تسمى معامل رأس المال كما تعتبر مقياساً لكفاءة رأس المال.[1]

وعموماً فقد حاول نموذج Harrod–Domar أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين. وقد عبر الزمن .وقد تم صياغة أفكار Harrod–Domar في شكل نموذج رياضي يعبر عنه كمايلي :

$$g = \frac{s}{K/y}$$

حيث تعبر الرموز : g ، K،s، y على التوالي على معدل النمو ، معدل الادخار، رأس المال، الدخل أو الناتج.

حسب نموذج هارود –دومار، وحتى نتمكن من فهم طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل هذا النموذج لابد من الأخذ بعين الاعتبار رأس المال الأجنبي ، وكنتيجة لذلك أهمية كل من رأس المال(محلي ،أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية المفاضلة بين البدائل الآتية :

1 محمد عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2006 ، ص157

- التنازل عن معدل النمو المستهدف؛
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع؛
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي و /أو الخارجي؛
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.[1]

3 – نموذج سولو *Solow*

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو التي تتبع النمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود – دومار ويعتبر النموذج روبرت سولو من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف سولو تقديم حلا للمشكلة التي واجهت هارود– دومار حيث يقول": في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شان مسالة النمو بواسطة من هارود و دومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدأ على كل من هارود دومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر : متى يكون الاقتصاد الوطني قادراً على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن[2]:

معدل الادخار الوطني = معامل رأس المال الناتج. معدل نمو القوى العاملة

عموما يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج **هارود–دومار** عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى

---

1 شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا ، مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 04، جانفي 2013 ، ص213

2 روبرت سولو، نظرية النمو، ترجمة : ليلى عبود، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ، ص14 – 15.

معادلة النمو الاقتصادي، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة

حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقدها معظم الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.

وقد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين الأعوام 1949 -1909 من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى جزأين منفصلين:

الجزء الأول :مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل

الجزء الثاني :الجزء الذي لا يمكن أن يرجع لزيادة رأس المال.

ولقد جاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين، حيث أظهرت الدراسة أن 12.5 %

فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيارة رأس المال الموظف، في حين يعود الجزء المتبقي من نمو الإنتاجية لما سماه سولو **بالتحول التقني**، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية الحاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر العامل الحاسم في نمو الإنتاج[1].

1 فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة :علي أبو عمشة، ،الطبعة الأولى، العبيكات ،السعودية، 2002 ، ص 40.

الشكل 03 : دالة الإنتاج و الاستثمار

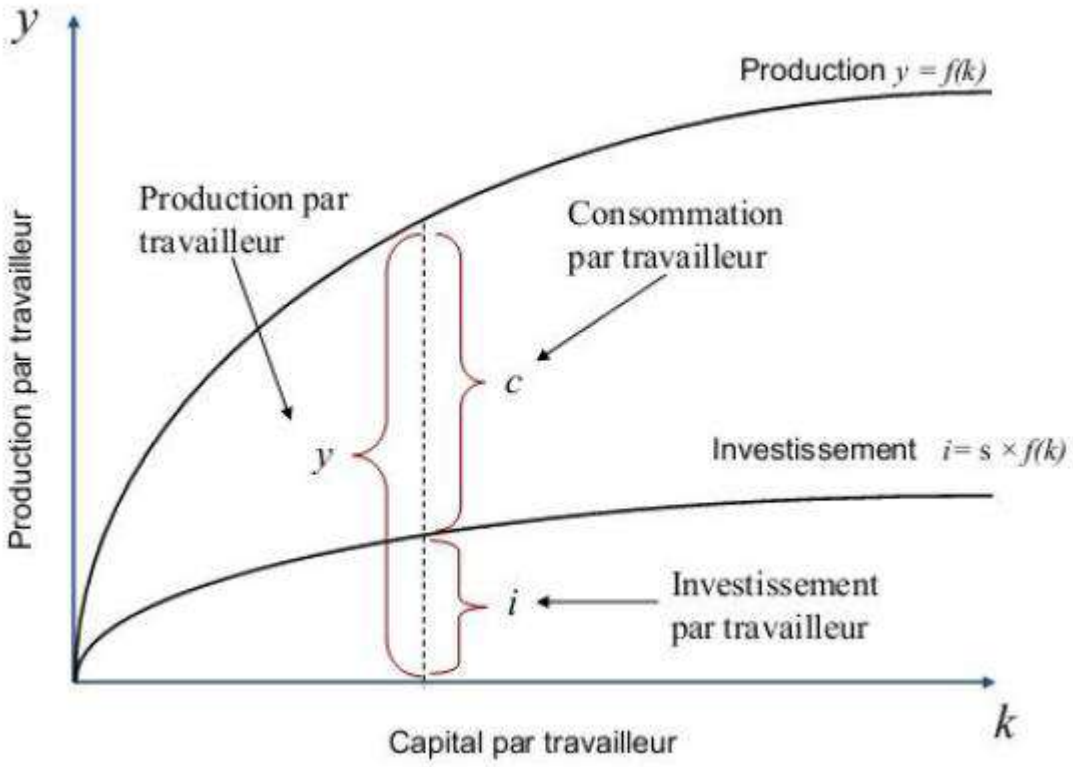

***Source** : Achour Tani Yamna , L'analyse de la croissance économique en Algérie, THESE De Doctorat en Sciences Option : Finances Publiques, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013-2014, P91*

ويرتكز هذا النموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل ورأس المال، طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، حيث نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقض الغلة تناقص العوائد ورأس المال.ونظراً لافتقار الدول النامية لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع عملية انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية سواء كان ذلك في شكل مباشر) استثمار أجنبي مباشر (أو غير مباشر)استثمار في المحفظة المالية.

ولقد استطاع سولو بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج ومن ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y = A(K, L, F, Z)$$

حيث أن:

Y : تشير إلى الناتج كمتغير عن النمو الاقتصادي .

K : تمثل رأس المال المحلي .

L : تشير إلى عنصر العمل .

F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل

A : تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا

تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل:الصادرات، الواردات، المتغيرات الوهمية. لقد ركز سولو في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة.

ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العنصرين، وذلك عكس النماذج النيوكلاسيكية الأخرى التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار. [1]

1 *Yu.Hsing and Wen-Jen Hsing, Testing The Augmented Solow Growth Model The Case Of*

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دوم لتغيير ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص العائد على رأس المال المادي، فقد نوه سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي في تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له[1].

علاوة عما سبق، أوضح النيوكلاسكيون أن التقدم التكنولوجي يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذا الاستثمار يعالج أوجه القصور في الدول المضيفة فيما يتعلق بالعنصر التكنولوجي كما أشاروا إلى ضرورة تواجد العملية التي هي أساس التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة دون ارتباط ذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر كشرط أساس.

والجدير بالذكر أن نظرية سولو قد تبنى فرضية التقارب وذلك يرجع في الأساس إلى اعتبارين3 :

الاعتبار الأول : أن التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة.

الاعتبار الثاني : إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي، وهو لا يكون حكرا على احد فأي بلد تستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم، وقادر على تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري.

ولكن جاءت تجارب النمو الاقتصادي التطبيقية في العالم مخالفة لفرضية التقارب، خاصة في فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث سجلت معدلات النمو في بعض بلدان آسيوية

Taiwan , Risec ,Vol.44,No.3,1997, P 601

(كوريا– هونغ كونغ–سنغافورة) معدلات عالية جدا أعلى من معدلات نمو البلدان الصناعية ولفترة طويلة ،بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية على تقليص فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية الغنية.

تأسيسا على ما سبق، فإن فشل نظرية التقارب قد دفع إلى ظهور النظرية الحديثة والتي تستند إلى فكرة الاعتماد على التقارب المشروط، حيث حاول الكلاسيكيون الجدد إضافة متغيرات أخرى تفسيرية لمعدلات النمو كالنمو السكاني والتعليم والبحث والتطوير والتجارة والاستقرار السياسي

4 – التفسير الحديث :

رغم إسناد التحليل النيوكلاسيكي لأسباب النمو إلى أهمية التقدم التقني في تحفيزه، لكنه أهمل دور التقدم التكنولوجي المرافق للاستثمار الأجنبي المباشر على دفع النمو، وقد ساهم هذا الانتقاد الجوهري في وضع اللبنة الأساسية للتحليل الحديث الذي يعنى بتحديد معالم العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي إضافة إلى دراسة العديد من القضايا التي تحاول تحديد عوامل أخرى لها دور في بيان طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .عموما يمكن حصر أهم مجالات اهتمامها من خلال الشكل البياني الآتي :

الشكل 04 : اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

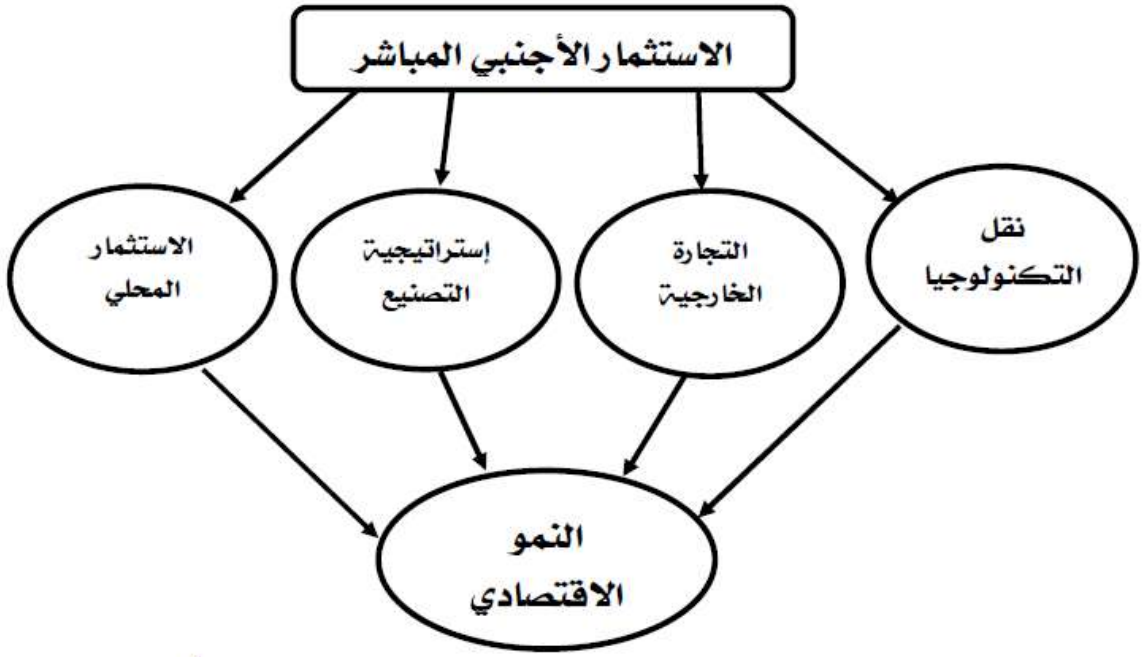

المصدر : بحوث اقتصادية عربية العدد 28 سنة 2013

4 – 1 – الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل لنقل التكنولوجيا :

عادة ما يتم تسويق عملية دخول الشركات الأجنبية للدول النامية من خلال الأثر الايجابي للتكنولوجيا التي يتم نقلها حيث فيعرض هذا الجزء القنوات التي يستخدمها الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا، ليتم بعد ذلك مناقشة عوائد التكنولوجيا التي يخلفها هذا النوع من الاستثمار لاسيما وأن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، لأن إجمالي نفقاتها على البحث والتطوير يعادل حوالي % 80 :من مجموع النفقات المخصصة لهذا الغرض في كافة أنحاء العالم؛ وتأمل البلدان النامية من خلال تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار داخلها من توليد الآثار غير المباشرة لنقل التكنولوجيا المصاحبة لها.[1]

1 فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2010 ، ص197

4 – 2 – نتائج تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول النامية هناك وسيلة أثبتت نجا عتها في نشر التكنولوجيات والمتمثلة في جملة المهارات المنعكسة من جراء الاستعمال لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث تنتهي هذه العملية ببزوغ منتج توأم للمنتج الأصلي بتكاليف أقل ومطور بفضل الجهود المحلية، وتبدأ جملة المهارات المنعكسة عن الاستعمال أثناء إشراف الطرف المحلي على مراحل بسيطة من مراحل الإنتاج مثل :عمليات التجميع أو أثناء مراحل الإنتاج منخفضة القيمة المضافة، وكلما تطورت وتوسعت العمليات الموكلة للطرف المحلي زادت قدرته على التقاط التكنولوجيا وصولا إلى أعلى المراحل استخداما للتكنولوجيا الحديثة مثل :الإنتاج والتصميم، و أكبر دليل على أهمية المهارات المنعكسة في مسار التنمية التكنولوجية يمكن الأخذ بتجربة الشركات الكورية واليابانية خلال الفترة ما بين 1950 و 1970[1] .

وفي سبيل تمكن البلدان المضيفة من تحقيق الاستفادة من العوائد الايجابية لتحويل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، يجب توفر جملة من الشروط يمكن إيجاز أهمها الآتي3 :

–دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع فرص التبادل العلمي مع المؤسسات المماثلة في الخارج وذلك من خلال اتفاقيات وعقود للتبادل الخبرات؛

–تطوير أساليب تكوين رأس المال البشري، وذلك خدمة لهدف تنمية القدرة لدى المورد البشري في استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة، ولن يتحقق ذلك إلى من خلال الرفع من

1 رضا عبد السلام،الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل" :دروس من التجارب العالمية" ، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ،الكويت، مارس 2006 ، ص28

ميزانية الإنفاق على التعليم والتدريب، وكذا العمل على تثمينها حتى لا تصبح ميزانية أرقام لا غير

-وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تسهل عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، و إلزام الشركات المتعددة الجنسيات بتنفيذ مختلف العقود المبرمة؛

-رسم معالم خطط دقيقة تحدد نوع التكنولوجيا وأولوياتها وأنسب الأساليب لنقلها إلى الدول المضيفة.

الشكل 05 : نقل التكنولوجيا باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر

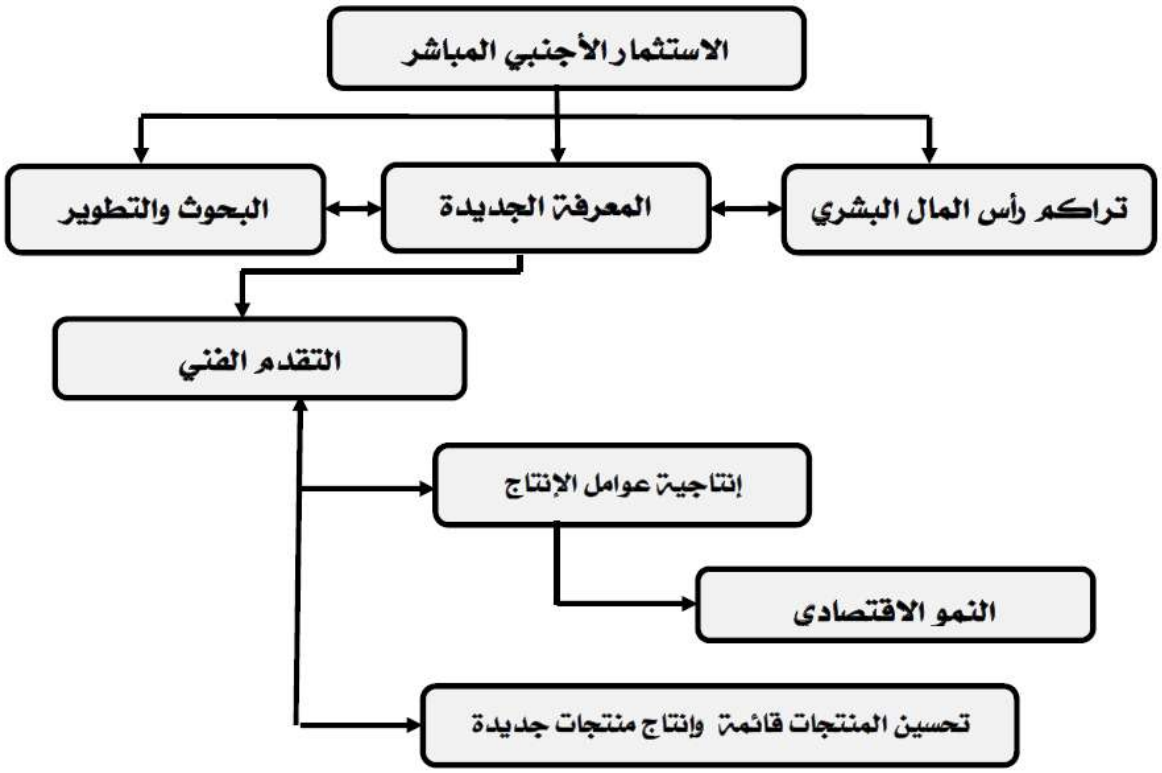

المصدر : بحوث اقتصادية عربية العدد 28 سنة 2013

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي

1 - العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

يتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذ أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل النمو الاستثمارات المحلية والجدير بالذكر أن هناك قناة أخرى تؤثر على درجتي الإحلال والتكامل تنشأ من فكرة Schumpeter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمار الإبتكاري ، والذي يعني فناء الابتكارات عن طريق الإحلال، إذ يلاحظ أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دوليا، وخصائص جودة وعلامات تجارية، فإذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم التكنولوجيا القديمة أو التقليدية فلن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات مما يترتب عليه خروج الكثير من الشركات من حلبة الإنتاج، إن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المصيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل [1]

2 – سبل تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

هناك اختلاف في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، وذلك نظرا لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدة .وفي سبيل تدعيم الأثر التكاملي بين المتغيران صدرت ورقة بحثية بعنوان :تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بتاريخ 17 أفريل 2013 ، ومن خلالها تم عرض

1 *Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, Foreign Investment in Developing Countries : Does It Crowd in Domestic Investment?, UNCTAD Discussion Paper, No 146, February 2000, p1.*

أهم الإجراءات التي يجب انتهاجها من أجل دفع التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن أيجاز أهمها في [1]:

* تشجيع أنشطة تنظيم المشاريع من أجل النهوض بالاستثمار الخاص، والعمل على إنشاء مشاريع أعمال أكثر دينامية تلبي احتياجات الأسواق المحلية والدولية الشديدة التنافس .ومن شأن هذا أن يرسل إشارات إيجابية إلى المستثمرين الأجانب حول الاقتصاد المحلي؛

–تقديم الحوافز الاقتصادية للشركات المحلية، وتقاسم المعلومات عن الأسواق، وتوفير خدمات الأعمال التجارية، وتطوير البنية التحتية، والحفاظ على السلم و الأمن، والحد من حالات عدم التيقن من السياسات وتحسين إمكانية الحصول على التمويل، وخفض التكاليف التجارية؛

* إعادة التفكير في سياسات الاستثمار والتحول بالنقاش المتعلقة بسياسات الاستثمار بعيداً عن التركيز الأحادي على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقال نحو منظور عملي واستراتيجي أكثر توازناً بشأن الكيفية التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون متلائماً مع جدول أعمال التنمية بطرق لا تؤدي إلى تحقيق نمو أسرع وأكثر استدامة فحسب بل تحفيز أيضا الاستثمار المحلي والروابط بمشاريع الأعمال المحلية من أجل تعزيز التغير الهيكلي والتكنولوجي؛

* تشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب يعزز أيضا نقل التكنولوجيا والمهارات ويقوي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي .وتدل الدراسات الاستقصائية الحديثة للاستثمار أن البلدان الأفريقية على أن

---

1 *Sevil ACAR, Bilge ERİŞ , Mahmut TEKÇE, The effect of foreign direct investment on domestic investment: evidence from MENA countries ,European trade study group, fourteenth annual conference, 13-15 September 2012,ku, p19.*
www.etsg.org/ETSG2012/Programme/Papers/143.pdf Consulté le 15/02/2013.

المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية تكون أكبر وتستخدم عددا أكبر من العمال في الاقتصاد المضيف وتكون أكثر إنتاجية مقارنة بالشركات المملوكة للأجانب بالكامل.

* يمكن للحكومات المحلية أن تستخدم حوافز وسياسات اقتصادية محددة الهدف لتشجيع المستثمرين الأجانب على توفير المدخلات محلياً، مما يعزز الروابط بين الاستثمار المحلي والأجنبي بشكل جيد.

* هناك برنامجين موجهين لتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية في بلدان نامية، وبالتالي تحقيق مشاريع الأعمال المحلية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث يشمل البرنامج الأول تقديم إطار لسياسات تنظيم المشاريع وإرشادات التنفيذ، والذي يشمل ستة إجراءات محددة بوضوح ينبغي للحكومات أن تتخذها من أجل النهوض بتنظيم المشاريع وإنشاء مشاريع أعمال محلية دينامية .وهذه الإجراءات هي:

أ – صياغة استراتيجيات تنظيم المشاريع.

ب – ترشيد البيئة التنظيمية إلى الحد الأمثل.

ج – تعزيز التثقيف في مجال تنظيم المشاريع وتنمية المهارات.

د – تيسير عمليات تبادل التكنولوجيا والابتكار.

هـ – تحسين فرص الحصول على التمويل.

و – تعزيز الربط الشبكي وزيادة الوعي

في حين أن البرنامج الثاني هو عبارة عن برنامج روابط الأعمال التجارية الذي ينفذ كجزء من إطار الأونكتاد لتنظيم المشاريع للنهوض بتنظيم المشاريع والارتقاء بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية

إن لتشجيع التجارة الخارجية تأثر بشكل قوي على تدفق الاستثمارات الأجنبية كما تأثر هذه الأخيرة بدورها على نمو التجارة الخارجية، كما أن السياسات الخاصة بتطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على مستوى الأداء التجاري الخارجي

1 – العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (إحلال أم توسع)

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يستبدل التجارة (أثر الإحلال) أو يخلق التجارة (أثر التوسع)، والأثر الذي سيسود يعتمد على طبيعة المشروع الاستثماري، فعلي سبيل المثال عندما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالإنتاج في دولة أجنبية استجابة للحواجز التجارية الموجودة حاليا أو المتوقعة مستقبلا التي تهدد صادرات فإنها في هذه الحالة تستبدل التجارة، وهذا ينطبق على الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة في قطاع السيارات والالكترونيات المنزلية .أما أثر التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر فيحدث في قطاع الخدمات؛ حيث يكون الإنتاج في نفس الدولة هو السبيل الوحيد للدخول إلى الأسواق الأجنبية وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسع التجارة عندما تستثمر في الخارج لبناء صناعات متكاملة أفقيا وعموديا.[1]

2 – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

1 *Matthieu Crozet et Pamina Koenig, État des lieux du commerce international: Le rôle des Firmes multinationales dans le commerce international ,Mondialisation et commerce international, Cahiers français, n° 325,2004, pp14-15.*

في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات نميز الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر، في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج.وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام[1] .

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال :

– نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج[2].

– استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، و إدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

3 – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

1 شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مرجع سابق، ص215

2 *Eric Vergnaud, Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes, Bulletin édité par les Etudes économiquesBNPParabas,Paris,December2005,PP36-38*

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، بالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة[1].

تجدر الإشارة إلى أن الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مظاهر العولمة، وقد تم تطوير إطار العمل التحليلي من قبل OCDE بهدف استكشاف طبيعة هذه الروابط كميا، ويعتبر هذا التقرير تجميعا للأعمال السابقة، حيث توصل العمل إلى النتائج الآتية[2]:

* الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تعد واحدة من السمات الرئيسية للعولمة، لكنها معقدة ولا يمكن حسمها من خلال التحليل النظري البحت؛

* تظهر الدراسات التجريبية أنه حتى منتصف 1980 ،كانت التجارة الدولية تتسبب في توليد الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بعد هذا الوقت يبدو أن العلاقة السببية قد انعكست وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على التجارة.

---

1 زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ، العدد(1)، يونيو 2007 ، ص7

2 *Lionel Fontagné, l'investissement étranger direct et le commerce international : sontils complémentaires ou substituables ?, Documents de travail sur la science, la technologie et l'industrie, Éditions OCDE, 1999, p5.*

* تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز زيادة الصادرات من بلدان المنشأ (الدول المستثمرة)، وبالتالي فهي تعتبر مكملة للتجارة، فقد بين التحليل على مجموع 14بلدا أن كل دولار يستثمر في الخارج ينتج ما يقرب من 2 دولار من الصادرات الإضافية، في المقابل البلدان المضيفة تؤدي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها في المدى القصير إلى زيادة الواردات، أما زيادة الصادرات فتتحقق في المدى الطويل .وتجني البلدان المضيفة في المدى القصير العديد من الفوائد من جراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، التعاقد من الباطن المحلي،.... .الخ

* أظهرت النتائج التجريبية أن طبيعة وشدة العلاقة (التكامل إحلال) قد تختلف من بلد إلى آخر، فالاستثمارات الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية لها آثار تكميلية أكثر وضوحا مقارنة بالاستثمارات الصادرة عن الدول الأوربية الأخرى(مثل :فرنسا المملكة المتحدة)

المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يخفى على أحد ثراء الجزائري بالمؤهلات والعوامل الإيجابية التي من شأنها المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالجزائر تحتل موقعا جغرافيا متميزاً، كما تمتلك ثروة من الموارد البشرية والطبيعية المتنوعة تأهلها لتكون قطباً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول الجاذبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1 – وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والبنية الأساسية

1 – 1 – حجم السوق:

يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، وتعظيم الأرباح، والجزائر تعتبر من بين الأسواق الواعدة، فهي تعتبر سوق استهلاكية واسعة ، حيث بلغ عدد السكان 43.45 مليون نسمة سنة 2020 ، مما يؤدي

إلى تزايد الاستهلاك للمواد المصنعة ومواد التجهيز، كما أن فاتورة الاستيراد في تزايد مستمر فقد وصلت إلى 40 مليار دولار سنة2009 ، 65 مليار دولار سنة 2013 و 63 مليار دولار سنة 2019. [1]

1 – 2 – البنية التحتية:

تمتلك الجزائر بنية قاعدية متطورة نسبيا تساعد على جلب الاستثمار، يمكن تلخيص أهم ملامحها في

النقاط الآتية2 :

1 – 3 – النقل والمواصلات:شبكة من الطرق طولها حوالي 135000 كيلومتر، بالإضافة إلى4600 كيلومتر من السكك الحديدية منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية .ويوجد بالجزائر حوالي 13 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها من استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 35 مطارا منها 13 مطار دولي.

1 – 4 – التزويد بخدمات الكهرباء والغاز :بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة % 96 وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز ، ناهيك عن التطرق إلى أسعارها الرمزية.

1 – 5. – الموارد الطبيعية:

تمتلك الجزائر ثروة طاقوية معتبرة، فهي تعد أكبر منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، كما تحتل المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية البترولية، هي بذلك تعد رابع ممون للطاقة للإتحاد الأوروبي، ثالث ممون للغاز الطبيعي، أما عالميا فتحتل المرتبة 18 بين منتجي البترول والمرتبة 12 بين مصدري البترول بقدرات تكرير تصل إلى 22 مليون طن سنويا،بالنسبة للغاز الطبيعي

1 راجع موقع البنك الدولي على الانترنت: www.albankaldawli.org

فتحتل المرتبة السابعة عالميا، فهي تعد ثالث مصدر للغاز وخامس منتج لنفس المورد في العالم،كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية أخرى كالفوسفات، الزنك، الحديد، الأورانيوم... الخ[1].

1 – 6 – الموارد البشرية:

تعد الجزائر منبع للموارد البشرية المؤهلة حيث أن % 75 من الشعب الجزائري في سن التعليم، إذ يمثل صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية معدل % 96 عام 2010 ، ومن الإنجازات التعليمية الهامة في الجزائر محو الأمية ، وسجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر" ارتفاعا معتبرا "ما بين 1990 – 2012 مما جعلها تصنف ضمن الدول" التي لها تنمية بشرية عالية "حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة2013 وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0,713سنة 2012 مقابل 0,625 سنة 2000 و0,562 سنة 1990 و 0.745 سنة 2020 أين احتلت المرتبة 91 عالميا سنة 2020 وصنفت ضمن مجموعة يطلق عليها "تنمية بشرية عالية" ، علما أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر بـ 1 .

2 – استقرار المؤشرات الماكرو اقتصادية في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر تحسن واستقرار إيجابي في جل المؤشرات الاقتصادية الكلية و استعادة التوازنات التي فقدتها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، وذلك يرجع في الأساس إلى تنامي عائدات النفط، و سيتم توضيح أهم تلك التوازنات كما يلي:

2 – 1 – النمو الاقتصادي:

تعتبر سياسة النمو المعتمدة في الجزائر مبنية على عامل الإنفاق الحكومي باعتباره أحد أهم وسائل السياسة المالية لإحداث النمو، كما يتوقف هذا الإنفاق بدوره على مدى استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية و توفير احتياطات و قدرات مالية كافية لتمويل

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،UNDP ، تقرير التنمية البشرية : 2011 الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ص2.

مختلف البرامج التنموية، إن طبيعة الاقتصاد الجزائري كاقتصاد أحادي التصدير جعلت من معدلات نموه الحقيقية متواضعة و عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية

2 – 2 – الميزانية العامة:

للعائدات النفطية الجزائرية دور محرك للنمو الاقتصادي، ذلك لأن الحكومة تعمل على زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية الكلية، فالواقع العملي يؤكد أن الجزائر قد حققت بداية من سنة 2000 معدلات نمو مقبولة ، وعلى الرغم من ذلك فإن تلك النفقات الحكومية الكبيرة لا تؤدي وظيفتها في تحسين ورفع مستوى الطلب، وكذا إلى خلق فرص الشغل؛ حيث تؤدي النفقات إلى ارتفاع الواردات وبالتالي إضعاف الصناعات المحلية القادرة على تلبية حاجات المجتمع .

الجدول رقم 02 : **رصيد الموازنة العامة في الجزائر2000 – 2018 (مليار دولار)**

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الخام	نفقات عامة	نفقات التسيير	الإيرادات العامة	الجباية العادية	رصيد الموازنة	رصيد الموازنة/ الناتج المحلي
2000	4123.5	1178.1	856.2	1578.1	349.5	400	9
2001	4227.1	1321	963.6	1505.5	398.2	184.5	4
2002	4522.8	1550.6	1097.7	1603.2	483	52.6	1
2003	5252.3	1690.2	1122.8	1974.4	524.9	284.2	5
2004	6149.1	1891.8	1251.1	2229.7	580,4	337.9	5
2005	7562	2052	1245.1	3082.5	640.3	1030.5	13
2006	8501.6	2453	1437.9	3639.8	720.8	1186.8	13
2007	9352.9	3108.5	1673.9	3687.8	766.8	579.3	6
2008	11043.7	4191	2217.7	5190.5	965.2	999.5	9
2009	9968	4246.3	2300.0	3676	1146.6	-570.3	-5
2010	11991.6	4512.8	2659.0	4379.6	1298	-133.2	-1
2011	14588.5	5853.6	3879.2	5790.1	1527.1	-63.5	-0.04
2012	16208.7	7058.1	4935.9	6339.3	1908.6	-718.8	-4
2013	16643.9	6024.1	4204.3	5957.5	2031	-66.6	-0.04
2014	17205.1	6995.7	4714.4	5738.4	2091.4	-1257.3	-7
2015	16799.2	7656.3	2659.1	5103.1	2354.7	-2553.2	-15
2016	15824.4	7984,1	3879.2	4747 .4	2722.6	-3236.7	-20
2017	16257.4	6882.1	4782.6	5635.5	3035 .4	-1236.5	-7
2018	17 205,1	8628	4584	6714.2	3033.1	-1914	-11

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المجمعة من تقارير بنك الجزائر

يتضح لنا **من** الجدول ، أ ن العجز التوازني عرف وتيرة متسارعة بتُ سنتي 2009 و 2016 ، حيث انتقلت نسبته إلى الناتج المحلي الخام من حوالي % 5 إلى حوالي % 20سنة 2016 ، ويرجع هذا العجز إلى عاملين ، يتعلق العامل الأول بتزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوطيده في الفتَّرة ما بين 2001 2014 ، حيث ارتفعت نفقات التسيير بحوالي 6.5 مرة بين سنة 2001 وسنة 2014 ، ما يفسر اعتماد أهدافا لنمو الاقتصاد الجزائري على سياسة الميزانية بشكل كبير جدا بالنظر لمحدودية مساهمة القطاع الخاص.

2 – 3 – الميزان التجاري:

تعززت وضعية الميزان التجاري منذ بداية عام 2000 بفضل المحيط الخارجي الملائم المرتبط بارتفاع أسعار المحروقات، وما نتج عنه من تراكم معتبر للاحتياطيات الصرف التي استخدمت بصفة أساسية لدعم وتمتين الاستقرار المالي الخارجي الجزائري

2 – 4 – المديونية الخارجية:

لقد مرت الجزائر بأزمة مديونية خانقة خلال التسعينيات من القرن الماضي، لكن إعادة جدولة الديون التي تمت خلال الفترة بين 1994 و 1998 قد سمحت بتحقيق تحسن ملموس في مؤشرات المديونية، وكنتيجة لتزايد احتياطات الجزائر من العملة الصعبة منذ عام 2000أدى ذلك إلى تخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات مستدامة خاصة منذ عام 2004 ، وذلك في ظل إتباع الحكومة إستراتيجية التسديد المسبق لهذه الديون الخارجية حيث سمحت عملية التسديد المسبق خلال عام 2005 والتي تسارعت في عام 2006 إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي

2 – 5 – التضخم:

تشكل معدلات التضخم المرتفعة إحدى المشكلات الحقيقية التي تعرقل وتيرة النمو الاقتصادي وتمتص ثمار جهود التنمية في مختلف الدول، ويعتبر التضخم مؤشرا على وجود اختلال كلي في الاقتصاد ويعيق مختلف الجهود الرامية إلى حفز النمو الاقتصادي، فضلا عما يحدث من تشويه للمعطيات الاقتصادية، ولقد كان للإصلاحات المدعومة من قبل المنظمات الدولية أثرها في تخفيض معدلات التضخم من خلال العمل على تقليص ومراجعة بنية الإنفاق العام، بالإضافة إلى تبني سياسة نقدية تقيديه أدت إلى خفض معدل التضخم إلى مستويات مقبولة.

2 – 6 – استقرار سعر الصرف والاحتياطات

يعتبر استقرار سعر الصرف أحد أهم المحددات التي تأخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستثمرين الأجانب لاتخاذ قرار الاستثمار في إحدى الدول، حيث يسهم استقرار أسعار

الصرف في وضوح مستوى العوائد الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف قبل تحويلها إلى البلد الأم .ولا يشكل هذا العامل عنصرا حاسما بالنسبة لعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نظراً لضعف قيمة الدينار الجزائري وعدم قابليته للتحول دوليا، فضلا على الرقابة الممارسة من طرف البنك المركزي في إدارة سعر الصرف[1]

2 – 7 – البطالة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر؛ حيث تسعى السلطات العمومية إلى بذل كل المجهودات اللازمة من أجل احتوائها، وقد شهد معدل البطالة نمو غير مسبوق ومرتفع في فترة التسعينات كنتيجة منطقية لتبني الجزائر برامج التكييف الهيكلي والتي أدت إلى تصفية أكثر من 250 شركة تساهم بتشغيل نسبة% 30 من إجمالي العاملين في الشركات العمومية، ولكن بفضل زيادة أسعار المحروقات وسياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة فقد انخفضت معدلات البطالة بشكل محسوس في حين عادت للارتفاع خاصة في الفترة المواتية لجائحة كورونا.

3 – ملائمة بيئة الأعمال وتنافسيتها:

سهولة أداء الأعمال:

الجدول التالي يلخص تطورات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر

الجدول رقم 03 : تطورات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2011 – 2019

1 الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة الشلف، 2009 ، ص137

المؤشرات الفرعية / السنوات	ترتيب 2011	ترتيب 2012	ترتيب 2013	ترتيب 2014	ترتيب 2015	ترتيب 2016	ترتيب 2017	ترتيب 2018	ترتيب 2019	فرق الترتيب بين 2019 و2011
الشروع في النشاط التجاري	150	153	139	141	141	145	142	145	150	0
استخراج تراخيص البناء	117	118	122	127	127	122	77	146	129	↓ 12 -
الحصول على الكهرباء	-	-	150	147	147	130	118	120	106	-
تسجيل الملكية	165	167	156	157	157	163	162	163	165	0
الحصول على الائتمان	139	150	169	171	171	174	175	177	178	↓ 37-
حماية المستثمرين الأقلية	74	79	123	132	132	174	173	170	168	↓ 82-
دفع الضرائب	162	164	174	176	176	169	155	157	156	↑ 20+
التجارة عبر الحدود الدولية	123	127	131	131	131	106	178	181	173	↓ 50-
تنفيذ العقود التجارية	123	122	120	120	120	176	102	103	112	↑ 11+
تصفية الشركة	52	53	94	97	97	73	74	71	76	↑24 -
الترتيب العام في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**143**	**148**	**147**	**154**	**154**	**163**	**156**	**166**	**157**	**↓ 14 -**

المصدر: من إعداد الطاب بالإعتماد على معطيات مأخودة من:

(world bank, , 2015, p168), (world bank, , 2016, 184), (world bank, , 2017, p189), (world bank 2018, p 143), (world bank, , 2019, p 153)

بالرغم من هذه المراتب المتأخرة في الترتيب العالمي الذي يدل على عدم تحسن مناخ الأعمال في الجزائر وتوجهه نحو الأسوأ مكرسا أغلب الممارسات التي لا يحبذها المستثمرون الأجانب من بيروقراطية وعدم مرونة في الإجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة وطول المدة اللازمة لاستخراج معاملتهم إلا أنه لا بد من التنويه إلى المكاسب التي حققتها الجزائر في مستويات مختلفة.

المطلب الثاني : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1 – تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

يبين الشكل الموالي تطور حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1993 – 2013 :

الشكل رقم 06 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة – 1993 2013 بالمليون دولار.

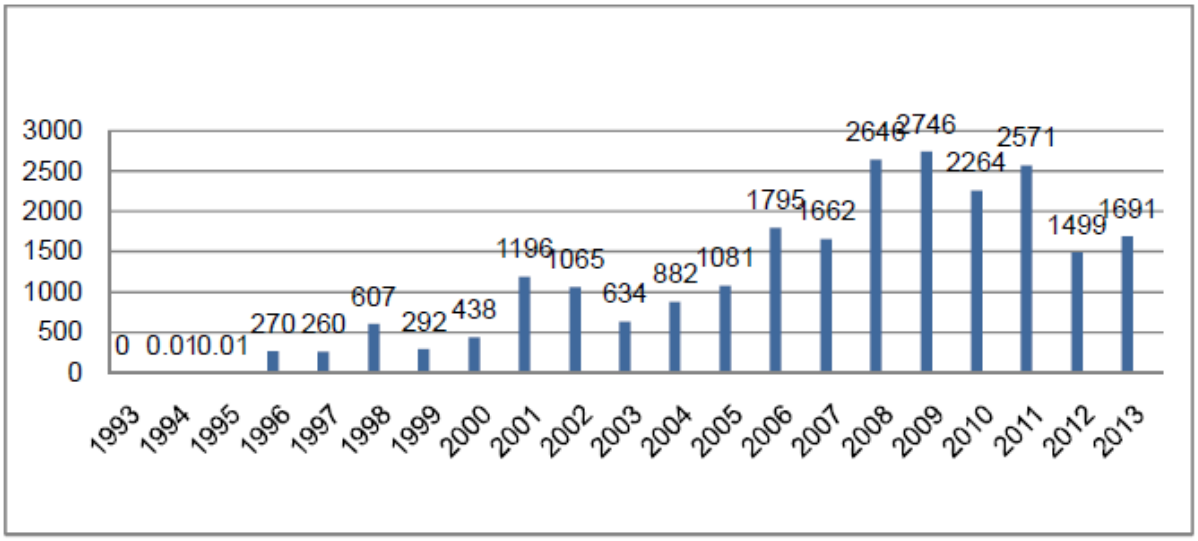

المصدر : *unctad, datas bases 2014, www. unctad.org,.*

لقد عرف تطور تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر أربعة فترات أساسية يمكن عرضها كما يلي

-**الفترة الأولى 1993 – 1995** : تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمة الدين الخارجي.

-**الفترة الثانية 1996 – 2000** : تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمار الأجنبي للجزائر وتراوحت قيمته ما بين 260 و 507 مليون دولار، وتركزت أغلبها في قطاع المحروقات وظلت الجزائر غير قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باقي القطاعات الأخرى.

الفترة الثالثة 2001 – 2007 : تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوز عتبة المليار دولار سنوات2001 / 2002 / 2003 كما أنها تميزت كذلك باحتلال الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفترة الرابعة 2008 – 2013 على ما يبدو لم تتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث تبين الإحصائيات ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2009لتحقق رقما قياسيا يعادل 2746 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل أعلى قيمة حققتها الجزائر طوال مسيرة انفتاحها على العالم الخارجي . يرجع سبب هذا التقدم إلى سياسة الانفتاح التي تعتمدها الجزائر، وكذا التحفيزات والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي، فضلا على الاستقرار والتطور الايجابي لجل المؤشرات الاقتصادية الكلية واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إذ أصبحت الجزائر تعيش في بحبوحة مالية حقيقية.

2 – مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي:

يبين الجدول مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 04 مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997-2013.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة تدفقات IDE من PIB%	0.54	1.26	0.60	0.80	2.17	1.87	0.93	1.04
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة تدفقات IDE من PIB%	1.06	1.54	1.25	1.57	1.96	1.41	1.29	0.73	0.82

المصدر UNCTAD Statistics Website accessed December 2013,

يمكن القول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي تعد هامشية وضعيفة و متذبذبة، إذ حققت هذه الاستثمارات أفضل أداء لها خلال سنة 2009 بنسبة% 1.96 وهذا على رغم من الأزمة العالمية، ويرجع ذلك إلى التحسن النسبي في بيئة الاستثمار وإلى الانتعاش المستمر الذي تشهده أسواق النفط، أما أدنى قيمة فقد سجلتها سنة 1997 بنسبة مساهمة بلغت % 0.54 وذلك كنتيجة منطقية لعدم الاستقرار الأمني

والسياسة في تلك الفترة، فضلا على طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك[1].

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1 - توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم 05 : توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000 - 2019

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	%
الزراعة	6	2239	%0.11
البناء و الأشغال العمومية	64	41083	%1.94
الصناعة	239	978702	%46.15
الصحة	6	13573	%0.64
النقل	16	9531	%0.45
السياحة	10	481304	%22.7
الخدمات	81	504522	%23.79
الإتصالات السلكية واللاسلكية	1	89441	%4.22
المجموع	423	2120549	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

1 شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة : تونس – الجزائر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، 2012. ص287.

الشكل رقم 07 توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000 – 2019

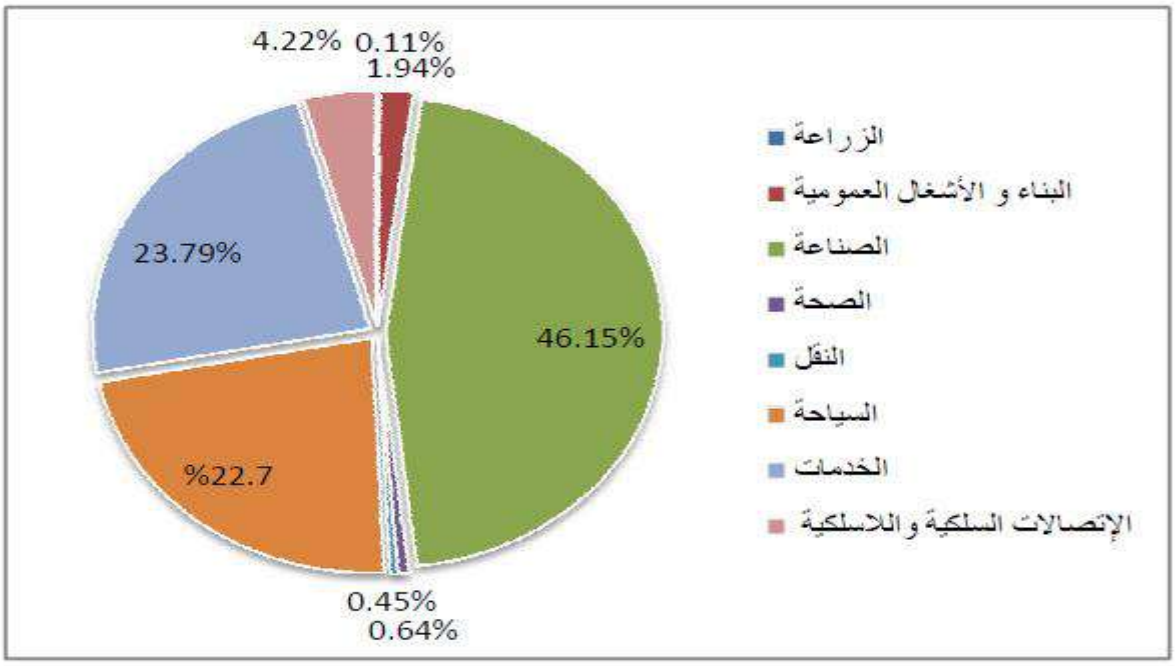

المصدر :تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم 04

تشير البيانات الواردة أعلاه أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة ب 239 مشروع استثماري، وهو ما يمثل % 46.15 من إجمالي قيمة الاستثمارات المسجلة خلال الفترة 2002 – 2012 ثم يليه قطاع الخدمات ب 81 :مشروع، وهو ما يعني أن كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات يمثلان حوالي من % 70 من الاستثمارات الأجنبية الكلية.

والجدير بالذكر أن القطاع الصناعي يرتكز بشكل كبير على قطاع المحروقات، وصناعة الأدوية، وكذا تحليت مياه البحر، وجل هذه الفروع من القطاع الصناعي تحقيق عوائد مغرية بالشكل الذي حفز رأس المال الأجنبي إلى الوفود لهذا القطاع بحجم أكبر رغم حجم المخاطر والعراقيل التي يتعرض لها ألا أن العائد المتحصل علية يستحق ذلك، أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد نموا منقطع النظير نتيجة لبرنامج دعم النمو؛ حيث تم إنشاء العديد من الطرقات والجسور والمباني، ونظرا لأهمية هذا القطاع فقد استقطب العديد من الشركات الأجنبية، أمثال:الشركة الصينية CSCE والمجمع الصيني CETIC الذي يتمتع بخبرة عريقة في مجال إنشاء الطرق السريعة،.....الخ.

2 – التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

عموما يمكن إبراز التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الجزائر من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 06 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها خلال الفترة . 2000 – 2019

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	%
أوربا	228	364501	17.19
آسيا	27	493406	23.27
الأمريكيين	9	59504	2.80
الدول العربية	153	1181166	55.70
أفريقيا	1	4510	0.21
أستراليا	1	2974	0.14
متعددة الجنسيات	4	14488	0.69
المجموع	423	2120549	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

من خلال قراءة بيانات الجدول 04 يلاحظ أن استثمارات الدول العربية قد احتلت الصدارة من حيث قيمة المشاريع بنسبة تعادل % 55.7 من إجمالي قيمة المشاريع، بالمقابل تحتل الدول الأوربية المرتبة الثانية بنسبة % 17.19 ثم تأتي الاستثمارات الأسيوية والأمريكية في المرتبة الثالثة والرابعة، وقد تزايد إقبال الدول العربية على الاستثمار في الجزائر نتيجة لتولد قناعة راسخة لدى المستثمرين الأجانب العرب بعدم وجود عراقيل كبيرة في بيئة الاستثمار مقارنة بالبلد الأم، أما فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة فالمسألة تختلف كليا، فاستثماراتهم لا تزال ضئيلة، نظرا لاعتبار بيئة الاستثمار في الجزائر غير مواتية[1].

1 المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية : 2014 مرجع سابق، ص7

الخلاصة:

تم من خلال هذا الفصل دراسة كلا من النمو والتنمية الاقتصادية إضافة إلى محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسعى جميع الأمم والشعوب بمختلف إيديولوجياتها وثقافتها للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتحقيق أعبائها ومساهمة في توظيف العمالة الوطنية، والتقليل من معدلات البطالة علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بالدارسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعطي دفعة هامة لمسيرة التكامل كونه أحد مصادر تدفق رؤوس الأموال الذي شهد تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمساهمة في تراكم رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، لما له من مردود إيجابى على عملية التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث :
دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية

مقدمة

كشأن كل النظريات ، تسعى النظريات الاقتصادية إلى تفسير الظواهر والأحداث الاقتصادية كل نظرية حسب مبدأها ، طريقتها ووجهة نظرها ، ولكن عجز هذه النظريات في تفسير منطقي وإعطاء الحلول أو تنبأ يساعد في اتخاذ القرار المناسب يجلب لها الكثير من الانتقادات ، هذا ما يدفع بالاقتصاديين للجوء إلى الاقتصاد القياسي الذي يرفق بين النظرية و الاقتصاد الرياضي و الإحصاء، ويقدم حلول أكثر ملائمة ووضوح تساعد على اتخاذ القرار.

وبناء على ما سبق، سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر تقسيمه إلى مبحثين ، نعرض في المبحث الأول جملة من المعلومات المكتسبة خلال فترة التربص بوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية ، ويعنى الثاني بدراسة قياسية تعني بتقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وهذا عبر دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل الاقتصادية المؤثرة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول :تقديم عام لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بماسرى

المطلب الأول :التعريف بوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بماسرى :

Unité de transformation et production du matériel en plastique

1 – التعريف بالشركة :

وحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية هي شركة فرنسية خاصة لمالك من أصول جزائرية أنشأت سنة 1987 وهي تختص في تحويل المواد البلاستيكية وإنتاج المواد البلاستيكية الخاصة بالقطاع الفلاحي.

2 – الموقع :

تقع وحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بالمنطقة الصناعية لبلدية ماسرة الواقعة على مسافة 12 كلم جنوب مدينة مستغانم. وهي بذلك تحتل موقع استراتيجي حيث تبعد مسافة 20 كلم عن الطريق السيار شرق غرب ما يسهل عملية تسويق سلعها محليا كما أنها قريبة من منائي مستغانم ووهران (17 كلم – 90 كلم على التوالي) الذان يعدان الطرق الأساسية لاسترداد المعدات، الآلات والمواد الأولية كذا التصدير.

3 – نبذة عن نشأة الشركة :

وحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بماسرى هي شركة فرنسية وليدة تجربة الاستثمار الأجنبي أيضا حيث نتجت عن الخبرة المكتسبة من الشراكة والتجربة الإيطالية في صناعة العتاد الفلاحي وتحويل المواد البلاستيكية، حيث بعد تطورها بدأت الاستثمار في الجزائر سنة 1980 حيث كانت البداية مع صناعة العتاد الفلاحي والخردوات العامة، وبدأت

في التطور والتخصص شيئا فشيئا خاصة مع دراسة متطلبات السوق المحلية حيث تخصصت في الأخير في مجال تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية.

4 – تطور الشركة

باشرت الشركة عملها رسميا سنة 1987 ، حيث أنه وبفضل الخبرة المكتسبة في هذا المجال طوال سنوات العمل وكذلك وجود الفرصة المناسبة والمناخ الملائم لتوسيع الاستثمار نتج عن هذه الشركة عدة وحدات فرعية تابعة لها وهي :

- وحدة صناعة معدات تربية الدواجن Unité de fabrication matériel Avicole وهي الوحدة التي يتم تريصنا الميداني بها ، وهي تعد واحدة من الشركتين الوحيدتين بالجزائر المختصتان في هذا المجال.
- وحدة صناعة معدات تربية النحل Unité de fabrication matériel Apicole
- وحدة صناعة العلب والصناديق البلاستيكية Unité de fabrication d'emballage en plastique
- وحدة تركيب معدات الوزن Unité de montage les instruments de pesage (Balances et Bascules Electronique)

5 – الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعتبر التسيير الجيد أساس نجاح كل شركة والذي يكمن في مدى اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يرافق مختلف نشاطاتها و توزيع مهامها وفق المخطط العام الذي تعمل على تحقيقه، دون إهمال التنسيق فيما بينها. ويتكون الهيكل التنظيمي لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية بماسرى

أ –**المدير العام** :و هو المسئول الأول و المباشر على كل ما يحدث داخل المؤسسة و يقوم بتمثيل المؤسسة في المجال الخارجي أمام الجهات الأخرى، و يعمل على إبرام الصفقات.

ب – مصلحة الأمن :مهمتها و توفير الأمن في المؤسسة، فهي تعمل جاهدة على محافظة موجودات المؤسسة من كل الأخطار.

ج – مصلحة الإعلام الآلي : و هي مصلحة مختصة في الإعلام الآلي تحت إشراف المدير العام، تتمثل مهمتها في صيانة الآلات وعتاد الإعلام الآلي.

بالإضافة إلى ذلك توجد أربع مديريات و هي:

- ❖ مديرية المالية
- ❖ مديرية الاستغلال.
- ❖ مديرية الموارد البشرية
- ❖ مديرية التجارة.

و هذه المديريات مقسمة إلى مصلحات و الشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي العام للوحدة

الشكل رقم 08 : الهيكل التنظيمي لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية

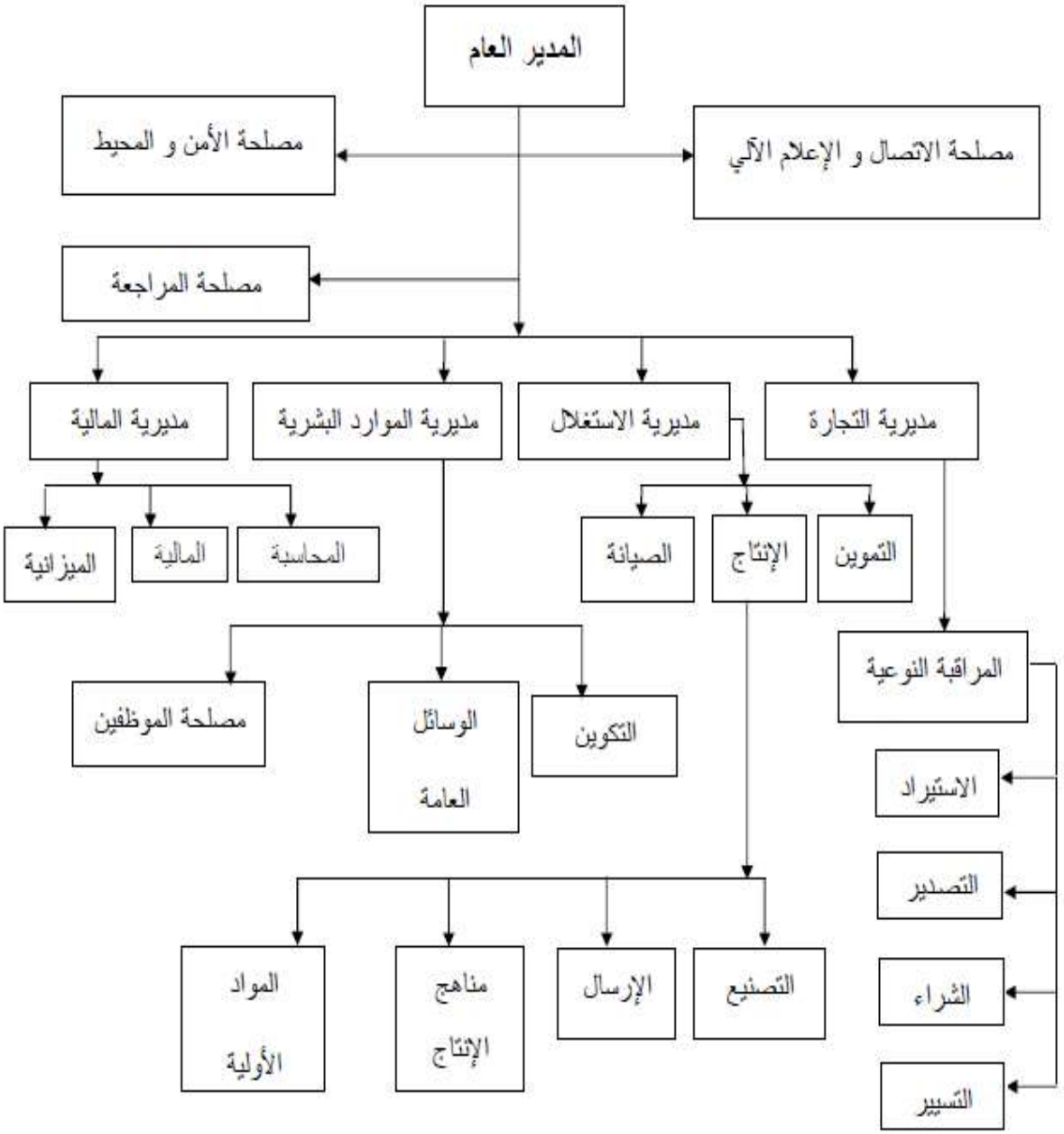

المصدر : المديرية العامة لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية

المطلب الثاني : تطور الإنتاج وعمال الشركة

1 – تطور عدد العمال وتوزيعهم :

أ – عدد العمال: تشغل الشركة بمختلف وحداتها على 340 عامل من بينهم 60 إداريا، 20 إداري بالوحدة المركزية و40 إداري موزعين علة أربع وحدات (كل وحدة 10 إداريين) بالإضافة إلى 280 عامل بمختلف مصالح الإنتاج الأخرى.

ب – توزيع العمال : الجدول الموالي يلخص مجموع العمال وتوزيعهم حسب المناصب

الجدول رقم 07 : توزيع عدد العمال حسب المناصب

العمال	الذكور	الإناث	المجموع
الإدارة	12	48	60
الحراسة والمن	50	0	50
عمال متعددي الخدملت	36	74	110
مسير الآلات	32	28	60
سائق	10	0	10
تقني الكترونيكي	5	3	8
تقني ميكانيكي	6	2	8
أمين مخزن	4	6	10
مساعد أمين المخزن	5	11	16
مراقب الجودة	2	2	4
مخبري	0	4	4
المجموع	162	178	340

المصدر : المديرية العامة لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية

الشكل 09 : توزيع العمال حسب مناصب الشغل

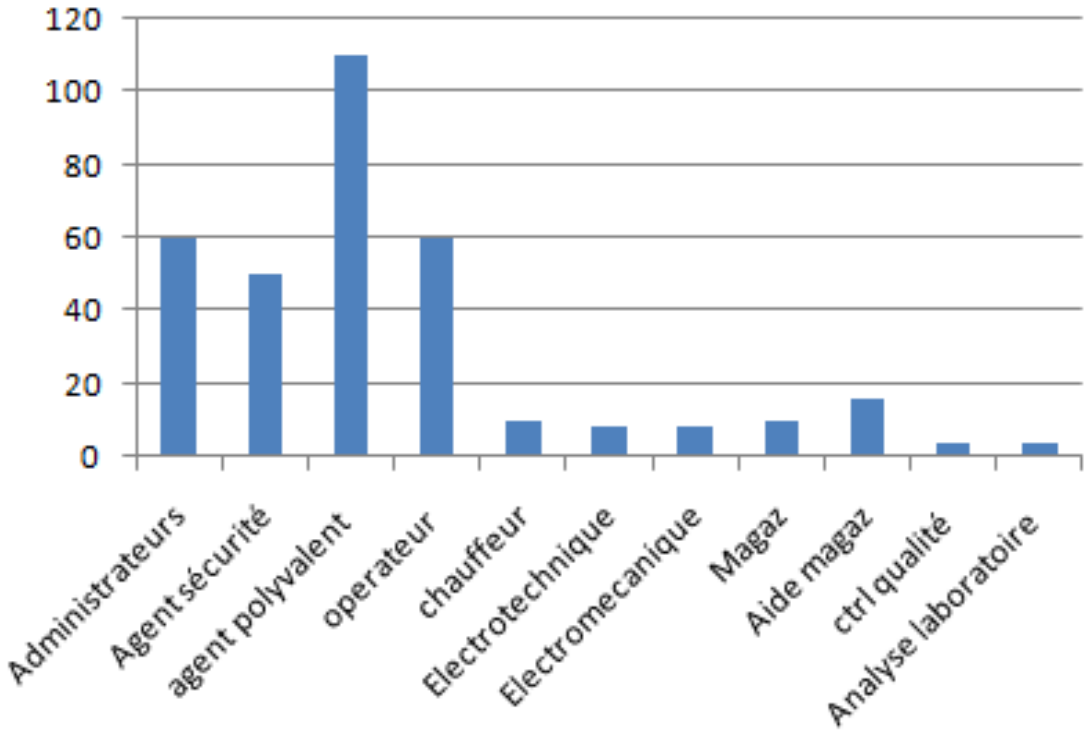

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

الشكل 10 : توزيع العمال حسب جنس العمال

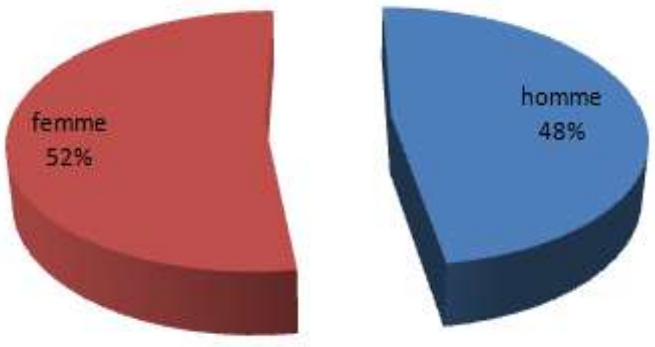

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

ج – تطور عدد العمال : الجدول الموالي يبين تطور المتوسط السنوي لعدد العمال منذ الإنشاء إلى غاية مارس 2023 :

الجدول رقم 08 : تطور المتوسط السنوي لعدد العمال منذ الإنشاء إلى غاية مارس 2023.

السنوات	عدد العمال		السنوات	عدد العمال
1987	12		2006	183
1988	15		2007	198
1989	20		2008	211
1990	19		2009	215
1991	20		2010	242
1992	20		2011	266
1993	18		2012	290
1994	19		2013	304
1995	21		2014	325
1996	25		2015	338
1997	30		2016	342
1998	34		2017	351
1999	42		2018	351
2000	65		2019	355
2001	83		2020	120
2002	110		2021	266
2003	137		2022	322
2004	163		2023	340
2005	170			

المصدر : المديرية العامة لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية

الشكل 11 : منحنى بياني يبين المتوسط السنوي لعدد العمال منذ الإنشاء إلى غاية مارس 2023.

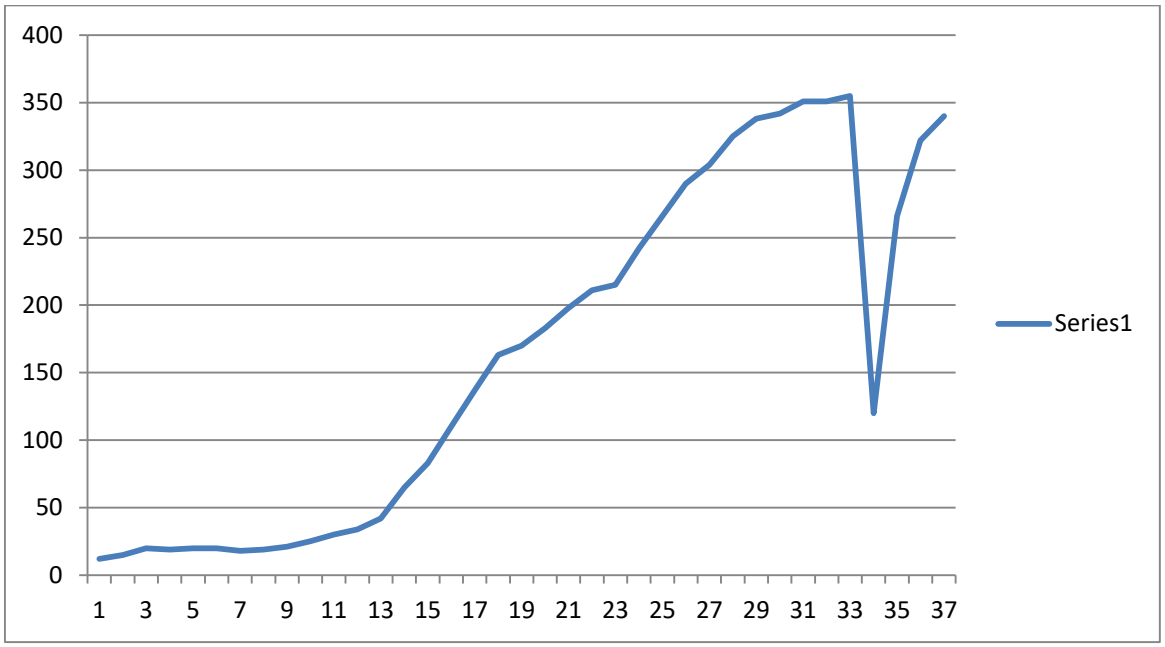

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 11

من خلال الجدول رقم 08 والشكل رقم 11 يلاحظ الزيادة النسبية في عدد العمال عبر السنوات في حين نلاحظ زيادة معتبرة في التشغيل خاصة مع بداية 2002 إلى غاية 2019 أين كانت الزيادة معتبرة ، هذا ما يفسر تأثير الأمن والاستقرار السياسي على الاستثمار بصفة عامة ، حيث أن الأمن والاستقرار السياسي يساعد على انتعاش الشوق الداخلية ذا ما حفز الشركة على توسيع المشروع الاستثماري وفتح وحدات أخرى حسب متطلبات السوق. في حين نلاحظ انخفاض شديد في عدد العمال خلال 2020 وهذا راجع إلى أزمة كورونا أين اضطرت الشركة إلى التوقيف المؤقت لجميع الأشغال الخاصة بالإنتاج والإبقاء فقط على فئة قليلة بالمناسب الحساسة كالإدارة و الأمن. كما نلاحظ عودة نسبة التشغيل إلى مستواها الطبيعي وهذا راجع على عودة الاستقرار الصحي تدريجيا، وهذا يفسر تأثير مختلف الأوضاع سياسة التشغيل.

2 – تطور الإنتاج في الشركة

الجدول الموالي يمثل التطور السنوي لحجم الإنتاج بالشركة (بالألف طن)

الجدول رقم 09 : تطور المتوسط السنوي للإنتاج منذ الإنشاء إلى 2022 .

السنوات	الإنتاج (ألف طن)	السنوات	الإنتاج (ألف طن)
1987	6.2	2005	11.5
1988	6.4	2006	11.4
1989	6.1	2007	11.9
1990	6.0	2008	12.6
1991	6.1	2009	13.7
1992	6.3	2010	13.9
1993	6.2	2011	14.5
1994	6.4	2012	14.8
1995	6.5	2013	15.3
1996	6.8	2014	15.7
1997	6.8	2015	16.1
1998	7.1	2016	15.2
1999	7.2	2017	13.9
2000	8.1	2018	13.7
2001	8.4	2019	13.8
2002	8.9	2020	8.2
2003	9.3	2021	10.4
2004	11.1	2022	12.3

المصدر : المديرية العامة لوحدة تحويل وإنتاج المواد البلاستيكية

الشكل 12 : منحنى بياني يبين المتوسط السنوي للانتاج منذ الإنشاء إلى غاية مارس 2023.

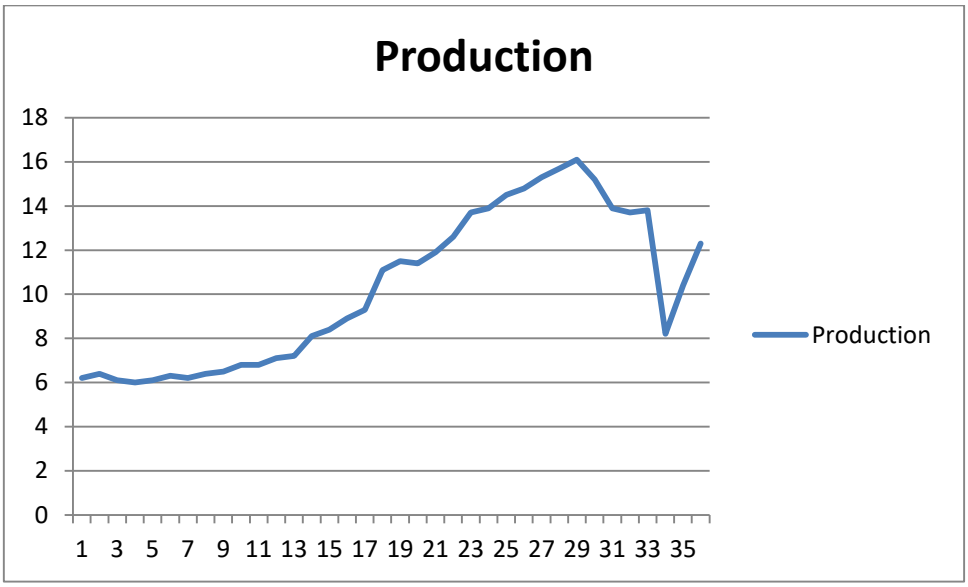

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12

من خلال الجدول رقم 08 والشكل رقم 12 نلاحظ الزيادة النسبية في كمية الانتاج خلال السنوات في حين نلاحظ زيادة معتبرة في الانتاج خاصة مع بداية 2002 إلى غاية 2019 أين بلغ الانتاج ذروته بـ 16.1 ألف طن سنة 2015 وهذا راجع إلى ما ذكرناه سابقا (عودة الاستقرار السياسي والأمني وسياسة تدعيم الاستثمار) ما أدى إلى توسيع الاستثمار وزيادة العمال وبالتالي زيادة الإنتاج ، في حين نلاحظ انخفاض شديد في متوسط الانتاج خلال 2020 وهذا راجع إلى أزمة كورونا أين اضطرت الشركة إلى التوقيف المؤقت لمعضم الأشغال الخاصة بالإنتاج ، في حيث كانت العودة التجريجية للنتاج مع تحسن الأوضاء الوبائية.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سيتم تقدير معلمات النموذج ، ثم تحليل النتائج من خلال دراسة النموذج وفقا للدراسة الاقتصادية والإحصائية، وأخيراً القياسية.

المطلب الأول : الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط للمتغيرات

يتضمن النموذج المراد دراسته ستة متغيرات وهي :الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي)، الصادرات، الاستثمار المحلي، عرض النقد الموسع M2 ، ورأس المال البشري . والجدول الموالي يوضح الإحصائيات الوصفية لجميع للمتغيرات.

الجدول رقم 10 : الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج

KH	gy	*M2*	ID	X	IDE	البيان
4.14E+09	2736.221	5.08E+10	2.68E+10	3.47E+10	9.99E+08	المتوسط
2.77E+09	1915.043	3.63E+10	1.46E+10	2.14E+10	7.58E+08	الوسيط
9.52E+09	5360.701	1.25E+11	8.86E+10	8.20E+10	2.75E+09	القيمة الأكبر
1.95E+09	1424.642	1.55E+10	1.08E+10	9.59E+09	334914.6	القيمة الأصغر
2.57E+09	1398.850	3.63E+10	2.20E+10	2.56E+10	9.19E+08	الانحراف المعياري
0.937865	0.810718	0.800569	1.375340	0.633507	0.614603	الالتواء
2.385613	2.122898	2.192026	3.806887	1.805431	2.054037	التفلطح
3.895835	3.398364	3.216463	8.217309	3.032322	2.405791	*Jarque-Bera*
0.142571	0.182833	0.200241	0.016430	0.219553	0.300323	الاحتمال
9.95E+10	65669.31	1.22E+12	6.42E+11	8.32E+11	2.40E+10	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews8

حيث :

gy نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

IDE الاستثمار الأجنبي المباشر

ID الاستثمار المحلي الإجمالي

X الصادرات

Kh رأس المال البشري مقاسا بميزانية الإنفاق على التعليم

M2 المؤسسات المالية الوسيطة (La masse monétaire)

يبين الجدول بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري كبير في جل المتغيرات المدروسة، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تشتت قيم الظاهرة، لاسيما بالنسبة لمتغير عرض النقد الموسع M2 ، وبتفحص إحصائية Jarque–Bera والاحتمالات المقابلة لها يمكن القول أن قيم الاستثمار المحلي لا تتبع قانون التوزيع الطبيعي لأن احتمالها يعادل 0.016 تقريبا وهو أقل من 5 % وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن توزيع القيم لا يخضع للتوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فهي تتبع التوزيع الطبيعي.

1 – معامل ارتباط متغيرات النموذج :

الجدول الموالي يبين نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات النموذج

الجدول رقم 11 : الارتباط بين متغيرات النموذج

Correlation	KH	X	IDE	GY	ID	M2
KH	1.000					
X	0.954	1.000				
IDE	0.833	0.885	1.000			
GY	0.994	0.968	0.842	1.000		
ID	0.967	0.862	0.769	0.948	1.000	
M2	0.966	0.953	0.882	0.974	0.901	1.000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية (طردية) بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية متغيرات النموذج، لاسيما علاقته مع الصادرات من السلع والخدمات،كما أن أدنى معامل ارتباط فكان بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. وإجمالا يمكن القول أن هناك بعض العلاقات المهمة بين بقية المتغيرات فيما بينها ويرجع ذلك لارتباطها بالاقتصاد الجزائري وتأثرها بالحالة الاقتصادية بصفة العامة.

2 – تقدير النموذج

لدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والعوامل الأخرى نستعين بالصيغة الرياضية اللوغارتمية الخطية، حيث يتم تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النموذج) إلى قيم لوغارتمية، وذلك من أجل تلافي المشاكل القياسية .وعليه يصبح الشكل العام للنموذج اللوغاريتمي كمايلي:

$$Log(gv) = B_0 + B_1 \log(IDE) + B_2 \log(X) + B_3 \log(ID) + B_4 \log(Kh) + B_5 \log(M_2) + UT$$

حيث أن :

B_0,B_1,B_2,B_3,B_4,B_5 تشير إلى المقدار الثابت، ومرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وصادرات السلع والخدمات والاستثمار المحلي و رأس المال البشري وعرض النقود الموسع على الترتيب.

فيما يخص تقدير النموذج (النموذج اللوغاريتمي)، فقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 ونتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 12 : نتائج تقدير النموذج الأول اللوغاريتمي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: log(GY)
Method: Least Squares
Date: 05/26/23 Time: 00:57
Sample: 1996 2019
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.913150	0.350294	-28.29954	0.0000
Log(IDE)	-0.031052	0.004531	-6.852754	0.0000
Log(X)	0.225869	0.036202	6.239129	0.0000
Log(ID)	0.159309	0.056495	2.819886	0.0113
Log(KH)	0.396746	0.101560	3.906500	0.0010
Log(M2)	0.016558	0.041343	0.400501	0.6935

R-squared	0.996676	Mean dependent var	7.800027
Adjusted R-squared	0.995753	S.D. dependent var	0.476249
S.E. of regression	0.031036	Akaike info criterion	-3.895004
Sum squared resid	0.017338	Schwarz criterion	-3.600491
Log likelihood	52.74005	Hannan-Quinn criter.	-3.816870
F-statistic	1079.547	Durbin-Watson stat	1.473702
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews8

وفقا للجدول السابق يمكن كتابة معادلة النموذج الأول كمايلي:

$$LOG(GY) = -9.9131 - 0.0310\,LOG(IDE) + 0.2258\,LOG(X) + 0.1593\,LOG(ID) + 0.3967\,LOG(KH) + 0.0165\,LOG(M_2)$$

المطلب الثاني : تحليل النتائج

1 – الدراسة الإقتصادية

يتبين من خلال تفحص الجدول إن هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنه بنسبة ضعيفة، حيث تبرز النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر تعادل(−0,031) ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (% 0,031)، أما بالنسبة للصادرات فزيادتها بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة0,226 %)

وكذلك هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة(% 0,16) ، كما أن زيادة الإنفاق على التعليم) رأس المال البشري (بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة % 0,397 أما فيما يخص عرض النقود الموسع M2 فزيادته بنسبة(1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة0,0165 %)

يمكن القول أن المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الاستثمار المحلي، رأس المال البشري، وعرض النقود الموسع) تتفق نتائج تأثيراتها مع التوقعات المسبقة للنظرية الاقتصادية.

2 – الدراسة الإحصائية

من أجل القيام بالدراسة الإحصائية لنموذج الدراسة نستعين بمجموعة من الاختبارات

2 – 1– معامل التحديد المتعدد R^2

ويبين لنا معامل التحديد R^2 أن% 99.66 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)النمو الاقتصادي (يعود سببها إلى المتغيرات التفسيرية الاستثمار الأجنبي المباشر ، صادرات السلع والخدمات ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الاستثمار المحلي الإجمالي، عرض النقود الموسع(، أما الباقي % 4 فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لم يتمكن هذا النموذج من حصرها.

2 – 2 – اختبار إحصائية ستودينت (*T–Student*):

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج النمو الاقتصادي من خلال مقارنة القيم المحسوبة (*tcal*) للمعلمات المقدرة.

بالنسبة لـ B1 للمتغير التفسيري) الاستثمار الأجنبي المباشر (نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B1 أكبر من القيمة الجدولية، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B1 هو 0.0000) (أقل من 5% وعليه نقبل الفرض البديل H1 ونرفض فرض العدم H0 أي أن B1 معنوية ومنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية في تفسير النمو الاقتصادي.

إجمالا يمكن القول أن حسب اختبار إحصائية ستودينت، تبين أن المعاملات B_0,B_1,B_2,B_3,B_4 تختلف عن الصفر، أما المعامل B_5, فهي تساوي الصفر، كما يستنتج من ذلك أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر و صادرات السلع والخدمات و الاستثمار المحلي و رأس المال البشري هي متغيرات لها معنوية إحصائية وبمستوى ثقة % 95 في

تفسير النمو الاقتصادي أما متغير عرض النقود الموسع ليس له معنوية إحصائية أي عدم وجود علاقة تأثير بين هذا الأخير والمتغير التابع .

2 – 3 – اختبار فيشر Fisher-T

من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab}) عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (5.18) تساوي 2,77 ، يمكن الحكم على مدى المعنوية الكلية للنموذج.

وبقراءة الجدول نجد أن القيمة المحسوبة *Fcal* تساوي 1079.547 و هي أكبر من القيمة الجدولية *Fcal > Ftab* ومنه نرفض افرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 والقائل بوجود معلمة واحدة مقبولة إحصائياً على الأقل، أي هناك على الأقل متغير مفسر له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً يعتبر معنوياً.

3 – الدراسة القياسية:

وسيتم إجراء الاختبارات الآتية:

3 – 1 اختبار توصيف النموذج *TEST DE RAMSEY*

الجدول الموالي يمكن من معرفة مدى توصيف الصيغة اللوغاريتمية للنموذج وذلك بإستخدام اختبار***TEST DE RAMSEY***

الجدول رقم 13 : نتائج اختبار *RAMSEY*

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LOG(GY) LOG(IDE) LOG(ID) LOG(X) LOG(KH) LOG(M2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	*df*	*Probability*
t-statistic	*1.557132*	*17*	*0.1379*
F-statistic	*2.424661*	*(1, 17)*	*0.1379*
Likelihood ratio	*3.199923*	*1*	*0.0736*

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews8

حيث نلاحظ من خلال نتائج هذا الاختبار أن مستوى معنوية اختبار فيشر أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك توصيف جيد للنموذج أي أن الشكل الدالي المستخدم مناسب للبيانات.

3 – 2 – اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء (اختبار *LM*):

يتفق الكثير من الإحصائيين بأن استخدام إحصائية داربين واتسون للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء، لا يمكن من اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء لاسيما عند وقوع احصائية داربين واتسن في منطقة عدم الحسم، كما أن هذا الاختبار لا يعطي نتائج دقيقة تتمتع بمصداقية إحصائية عالية للعينات الصغيرة، وبالتالي سيتم الاعتماد على اختبار (*Breusch-Godfrey*) الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة ويمكن (*Breusch-Godfrey*)بريش قودفري من اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، حيث نقوم باختبار فرض العدم التالي:

$$H0 : P1 = P2 = \dots = P\delta = P0$$

والذي ينص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة δ ضد الفرض المقابل الذي ينص عكس ذلك .وفقا لهذا الاختبار و باستعمال البرنامج الإحصائي نحصل على انحدار مساعد كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 14: نتائج اختبار *Breusch-Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	*1.121175*	*Prob. F(1,17)*	*0.3045*
*Obs*R-squared*	*1.484903*	*Prob. Chi-Square(1)*	*0.2230*

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 23:14
Sample: 1996 2019
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
C	*0.002274*	*0.349127*	*0.006513*	*0.9949*
LOG(IDE)	*0.000548*	*0.004546*	*0.120527*	*0.9055*
LOG(X)	*-0.003639*	*0.036244*	*-0.100399*	*0.9212*
LOG(ID)	*-0.007371*	*0.056734*	*-0.129919*	*0.8982*
LOG(M2)	*0.006032*	*0.041596*	*0.145018*	*0.8864*
LOG(Kh)	*0.004630*	*0.101315*	*0.045698*	*0.9641*
RESID(-1)	*0.258665*	*0.244287*	*1.058855*	*0.3045*

R-squared	*0.061871*	*Mean dependent var*	*2.96E-15*
Adjusted R-squared	*-0.269233*	*S.D. dependent var*	*0.027456*
S.E. of regression	*0.030932*	*Akaike info criterion*	*-3.875539*
Sum squared resid	*0.016266*	*Schwarz criterion*	*-3.531940*
Log likelihood	*53.50647*	*Hannan-Quinn criter.*	*-3.784382*
F-statistic	*0.186862*	*Durbin-Watson stat*	*1.838426*
Prob(F-statistic)	*0.976472*		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول السابق نحسب إحصائية *LM (Multiplicateur De Lagrange)*

كما يلي : $LM= N* R^2= 24*0,061= 1.464$

بحيث: R^2 معامل التحديد للانحدار المقدر ، N : تمثل عدد المشاهدات للنموذج الأصلي المقدر.

نقارن إحصائية *LM* مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية *5%* و درجة حرية K = 1 حيث K تمثل درجة الارتباط، والتي من خلال جدول توزيع قيم كاي تربيع تساوي 3.84 و بما أنها أكبر من إحصائية LM فإننا نقبل بفرضية العدم و هذا يعني انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية.

3 – 3 – اختبار ثبات تباين حد الخطأ

ومن بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار "*Test de ARCH*". وفقاً لهذا الإختبار يجرى إنحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفقاً لهذا الاختبار، كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 15 نتائج اختبار (*ARCH*)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	*0.450261*	*Prob. F(1,21)*	*0.5095*
*Obs*R-squared*	*0.482791*	*Prob. Chi-Square(1)*	*0.4872*

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1996 2019
Included observations: 23 after adjustments

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
C	*0.000848*	*0.000319*	*2.661528*	*0.0146*
RESID^2(-1)	*-0.144501*	*0.215347*	*-0.671015*	*0.5095*

R-squared	*0.020991*	*Mean dependent var*	*0.000743*
Adjusted R-squared	*-0.025629*	*S.D. dependent var*	*0.001313*
S.E. of regression	*0.001330*	*Akaike info criterion*	*-10.32507*
Sum squared resid	*3.71E-05*	*Schwarz criterion*	*-10.22633*
Log likelihood	*120.7383*	*Hannan-Quinn criter.*	*-10.30024*
F-statistic	*0.450261*	*Durbin-Watson stat*	*1.909662*
Prob(F-statistic)	*0.509525*		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews8

إذا اعتبرنا أن اختبار *ARCH* يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج، (*Multiplicateur de lagrange*) فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$LM = n \times R^2 \rightarrow \chi^2(K)$$

حيث ومن خلال الجدول السابق لدينا :

$n=23$: عدد المشاهدات المستعملة.

$R^2=0.020$: معامل التحديد المتعدد غير المعدل للانحدار المساعد.

K=1: درجة الحرية.

ومنه تكون لدينا: $LM = 23 \times 0.021 = 0.48$

ومنه يكون القرار على أساس أن الإحصائية المحسوبة لإختبار $LM = 0.48$ أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية K=1 عند مستوى معنوية 5% تساوي 3.84 ومنه نقبل فرض العدم، أي أن التباين الشرطي للأخطاء متجانس

3 – 4 – اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Test de Normalité*:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار" جاك بيرا، *Jarque Bera* " الذي يعتمد على معاملي التفلطح *Kurtosis* والتناظر *Skewness*

الشكل رقم 13 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر.

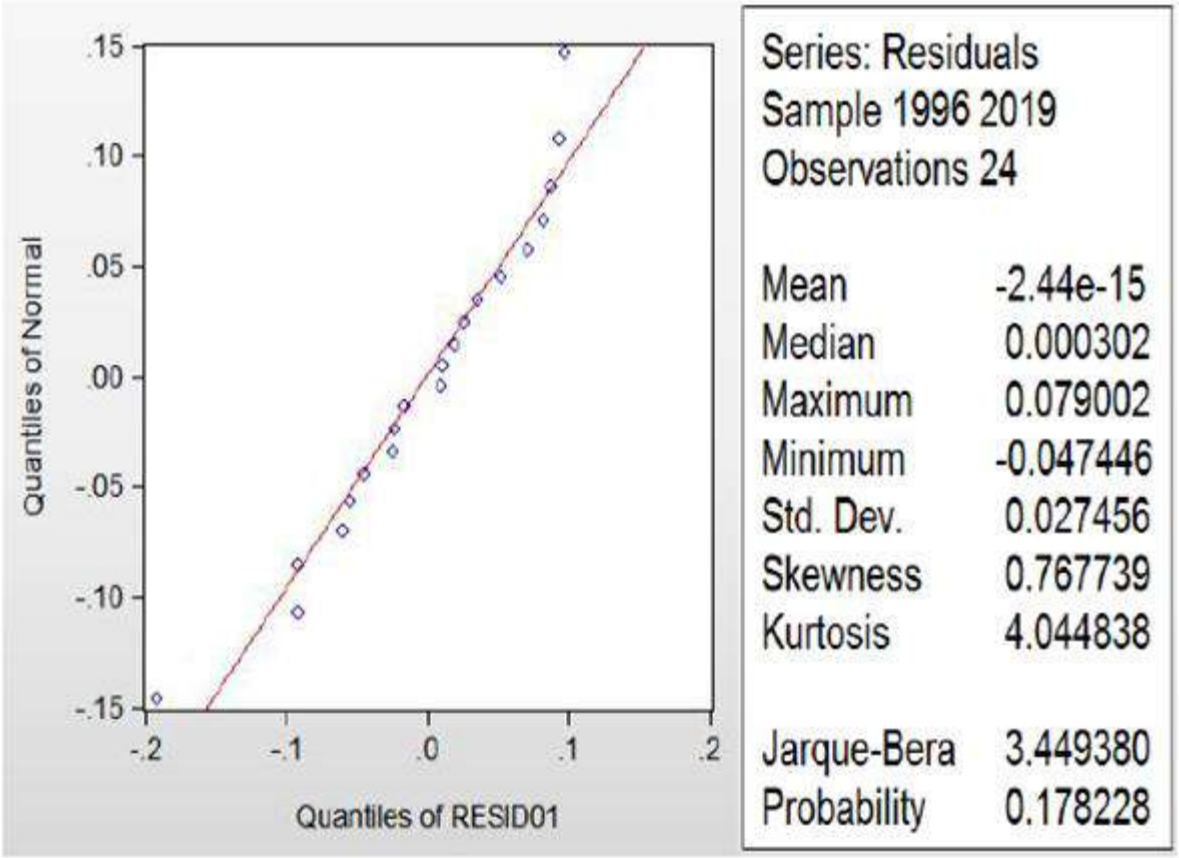

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية أكبر من0,05 وهذا ما يؤكده المخطط حيث نلاحظ أن اغلب المشاهدات موجودة بمحاذاة المستقيم مما يعني أن توزيع سلسلة البواقي قريب جداً من التوزيع الطبيعي

خلاصة الفصل الثالث :

بغرض الإلمام بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية ، تطرأنا في هذا الجانب التطبيقي إلى دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد علها مؤشر التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق صياغة العلاقات الاقتصادية بطريقة رياضية بسيطة تسهل عملية فهم الظواهر والحكم على مدى صحة النظريات الاقتصادية المدروسة ، إذ يعتبر الكثير من رواد الاقتصاد القياسي على أنه علم تتكامل فيه النظرية الاقتصادية مع الطرق الرياضية والأساليب الإحصائية؛ حيث يتم جمعها بهدف استخدامها في عملية اتخاذ القرار. حيث أنه وبعد تحليل النموذج تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي بنسبة ضئيلة (0.031 %) على النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أبرزت الدراسة أن هناك أثر تكاملي بين الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وهذا بنسبة 3.64% ، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 3% . علاوة على ما سبق، فقد تمتع النموذج المقدر بقوة تفسيرية عالية فضلا على اختبار ***RAMSEY*** الذي دل على وجود توصيف جيد للشكل الدالي المستخدم في صياغة النماذج المعتمدة، كما أتضح خلو النماذج المستخدمة من المشاكل القياسية تحديدا مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.

الخاتمة العامة

الخاتمة

نظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبا الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول النامية ، دفع بهذه الأخيرة إلى أعطاء حوافز أكثر ما جعلها سباق للبحث عن طرق و آليات لاجتذابه فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، لذا عملت الدول النامية على توفير الحوافز و المؤسسات و الضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، و إلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي .

وباعتبار الجزائر من الدول النامية ، فقد سعت هي أيضا اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في ظل توجهها نحو اقتصاد السوق حيث تبنت جملة من الإجراءات القوانين لغرض تحرير الاقتصاد و تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق إنشاء الكثير من الهيئات المكلفة بالإشراف على عملية تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى بعث العديد من المشاريع الرامية إلى إنجاز بنية تحتية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن رغم كل الجهود المبذولة لا يزال نصيب الجزائر من تدفقات هذا النوع من الاستثمار جد ضعيف.

نتائج الدراسة :

مكنت الدراسة من استنتاج الكثير من النتائج أهمها :

* للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في النمو الاقتصادي وهذا من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار المحلي.

* للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.

* حسب نتائج الدراسة القياسية فإن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما ينفي صحة النظرية الأولى.

* العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي تكاملية، حيث يؤدي الأثر التكاملي بين المتغيرين إلى تحفيز النمو الاقتصادي، في حين يتسبب أثر الإحلال بين المتغيرين إلى تثبيط النمو الاقتصادي. وهو يؤكد الفرضية الثانية.

* تحقق إستراتيجية ترقية الصادرات المزيد من التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر وتحفز النمو الاقتصادي، و ذلك مقارنة بتطبيق إستراتيجية إحلال الواردات التي ينتج عنها فرض تعريفات جمركية مرتفعة و قيود غير تعريفية على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج، الذي ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو الاقتصادي بالتبعية ناهيك عن زيادة التضخم.

* حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الخام مستويات ضعيفة كما استحوذ قطاع المحروقات على أكبر نسبة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر.

* الاستقرار الاقتصادي لجل مؤشرات الماكرو اقتصادية و تمتعها بالموارد الطبيعية والبشرية جعل منها قطبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن مناخ الاستثمار لا يزال يشكل عقبة حقيقية أمام المستثمرين الأجانب، حيث تدل المؤشرات الدولية والإقليمية على ذلك من خلال تذيلها التصنيف الدولي.

* إن عمليات الإصلاح الهيكلية التي قامت بها الجزائر قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية وتحرير الاقتصاد، وانعكست بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي وخاصة على تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومواصلة الإصلاحات وترقيتها إلى المستوى المطلوب.

* جملة من المعوقات يعاني منحها مناخ الاستثمار في الجزائر التي تتمثل في :البيروقراطية والفساد، تنامي القطاع غير الرسمي، عدم كفاءة السياسات الترويجية للاستثمار، ضعف البني التحتية، تعثر برامج الخوصصة، مشكلة العقار، عدم جاهزية القطاع المالي والبنكي لتوفير التمويل اللازم للاستثمار. هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الحلول المقترحة :

من خلال الدراسة والنتائج المستخلصة وليكون لاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على التمنية الاقتصادية نقدم المقترحات التالية:

* تحديث القوانين و التشريعات بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية، وكذلك يجب أن تتمتع القوانين و التشريعات بشيء من الاستقرار النسبي بهدف كسب ثقة المستثمر الأجنبي.

* تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية و الرشوة و الفساد عن طريق بناء دولة المؤسسات و الفصل بين السلطات و تحقيق مبادئ الشفافية الإفصاح، المساءلة، و سيادة القانون.

* وضع قاعدة بيانات شاملة تكون متاحة تشمل كافة المعلومات والإحصائيات والبيانات التي من شأنها المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي.

* إنشاء المكاتب الاستشارية و هيئات البحوث و الدراسات و بيوت الخبرة، باعتبارها محفزات مهمة للاستثمار، إذ تعمل على تقديم المعلومات الدقيقة و الشاملة حول اقتصاد الدولة وكافة الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين، كما تساعد في تحسين مناخ الاستثمار

* إصلاح النظام الضريبي و جعله يساير التطورات العالمية، تشديد العقوبات على المتهربين ضريبيا،تسهيل الإجراءات الإدارية،كما يتوجب على أجهزة الدولة تطبيق القوانين

على الجميع و ليس بصورة انتقائية حتى يتيقن المواطن أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة.

* تحفيز البحث والتطوير بهدف خلق تكنولوجيا متقدمة تدعم الشركات المحلية ونمحها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.

* ضرورة تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق توجيه باقة التحفيزات المغرية نحو أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع أهداف التنمية المخططة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية و التنظيمية

* إصلاح القطاع المالي و المصرفي من خلال العمل على عصرنة و تحسين آلية عمل الجهاز المصرفي باعتماد و سائل الدفع الحديثة.

آفاق البحث :

- ❖ مدي مساهمة انضمام الجزائر إلى المنضمات العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ تفعيل الاستثمارات البينية بين الجزائر و الدول العربية وإقناع اصطحاب رؤوس الأموال المهاجرة بإعادة توظيفها و استثمارها في الجزائر بعد تحسين البيئة الاستثمارية.
- ❖ الطرق الكفيلة لجذب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1/ رمضان صديق محمد ، نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية ، 2/ مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية العربي للتخطيط 01، ديسمبر 2002 .

3/ كاظم جاسم العيساوي : دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج، 2001.

4/ خالد وهيب الراوي : الاستثمار تحليل و إستراتيجية ، دار المسيرة، عمان، الأردن ، 1999.

5/ محمد صالح الحناوي : الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002

6/ طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل ، عمان ، الأردن ، 1997

7/ عاطف محمد عبيد : الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1992

8/ علي حنفي : الإدارة المالية المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992.

9/ بوتين محمد : المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992.

10/ محمد مطر، إدارة الاستثمارات :الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2003 .

11/ إرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية :تحليل وإدارة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004 .

12/ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

13/ كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 2013 .

14/ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000 .

15/ أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة : على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 .

16/ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001 .

17/ محمد عايب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

18/ خالد هاشم ابراهيم محمد، تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ورقة علمية .

19/ ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل" ، ليبيا ، طرابلس ، 2006 .

20/ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 ، الكويت، 1990 .

21/ محمد مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة دمشق2008 .

22/ الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2010 .

23/ دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000.

24/ غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع : تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات – الفرص –الآفاق2009.

25/ طاهر مرسى عطية،أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

26/ إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 .

27/ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ،المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003.

28/ الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995 .

29/ مصطفى بابكر،تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مصر 2004 .

30/ أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق أسيا، مجلة التمويل و التنمية، العدد 38، مارس2001.

31/ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

32/ ميشال جريتمان، ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية، معهد اللغات والترجمة، نيقوسيا،1989

33/ أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، بغداد، 2010 .

34/ فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية :من المنافسة إلى التعاون– خيارات القرن– 21 ، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999 .

35/ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا،2000 .

36/ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

37/ زكريا مطلك الدوري أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

38/ الجائفي حمدان عام علي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية و الصادرات في اليمن للفتر 1996 – 2008 رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، جامعة اليرموك، إربد–الأردن، 2007.

39/ عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.

40/ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية :مرجع سابق.

41/ فليح حسن خلف، التسويق الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،.

42/ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007 .

43/ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية) الإطار العام(، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

44/ هناء عبد الغفار السامرائي ، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم 1999 .، ص 121 ، الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 6

45/ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة.

46/ طيب فحصي، فليب فوشيه" الاستثمار الأجنبي المباشر،الارتباط بين القدرة والمنافسة و الكفاءة والحكم، مجلة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، بدون عدد ولا سنة.

47/ بادما ملامبالي ولآخرون ":الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية "، مجلة التمويل والتنمية، مارس1999.

50/ زايري بلقاسم،" الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والاتحاد الأوروبي"،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر،2003 – 2004

51/ زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة مسيلة، 2005 .

53/ سامية عمار" محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصرفي"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1993

52/ رمضان صديق محمد ، نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية العربي للتخطيط 01، ديسمبر2002.

53/ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2000 .

54/ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 .

55/ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006 .

56/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

57/ روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2003 .

58/ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002 .

59/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق .

60/ كميل حبيب و حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000 .

61/ محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، 1998 .

62/ أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.

63/ باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 2003.

64/ محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 .

65/ رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،1991

66/ جيمس جواتيني و ريتشارد ستروب :الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987 .

67/ فايز إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض،2000 .

68/ مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 73 ، الكويت،1984.

69/ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2000.

70/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية – آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، الأمم المتحدة، نيويورك،2018

70/ قويدر معيزي: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2006 – 1990 أطروحة دكتوراه .في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.2008.

71/ عبد الحميد عبد المطلب .السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي– .القاهرة مصر 1988 مكتبة زهراء الشرق.

72/ نعمت الله نجيب إبراهيم .أسس علم الاقتصاد .مؤسسة شباب الجامعة.الإسكندرية مصر 2001.

73/ أبدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب :محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999

74/ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2007

75/ محمد عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2006.

76/ شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا ، مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 04 ، جانفي2013.

77/ روبرت سولو، نظرية النمو، ترجمة : ليلى عبود، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

78/ فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة :علي أبو عمشة، ،الطبعة الأولى، العبيكات ،السعودية،2002.

79/ فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن،2010.

80/ رضا عبد السلام،الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل" :دروس من التجارب العالمية" ، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ،الكويت، مارس 2006 .

81/ زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ، العدد(1)،2007

82/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،UNDP ، تقرير التنمية البشرية : 2011 الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع.

83/ الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة الشلف، 2009 .

84/ شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة : تونس – الجزائر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، 2012.

85/ المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية2014

86/ Kojima Kiyoshi, Direct Foreign Investment, Guildfed, London: Billing and Sons Ltd.,1982.

87/ Robert Dorfman, "Economic development from the beginning to Rostow", Journal of Economic Literature, Vol. 29(2),1991.

88/ OECD, "Small & Medium, Strong Trends in SME Performance and Business Conditions", OECD Publishing, Paris, 2017

89/ Gustav Ranis., "Economic Growth and Human Development", World Development Journal, Vol. 28, No. 2, 2000

90/ Michael Ross, Extractive sectors and the poor, Oxfam American Report, October 2001.

91/ Yu.Hsing and Wen-Jen Hsing, Testing The Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan , Risec ,Vol.44,No.3,1997.

92/ Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, Foreign Investment in Developing Countries : Does It Crowd in Domestic Investment?, UNCTAD Discussion Paper, No 146, February 2000.

93/ Sevil ACAR, Bilge ERİŞ , Mahmut TEKÇE, The effect of foreign direct investment on domestic investment: evidence from MENA countries ,European trade study group, fourteenth annual conference, 13-15 September 2012.

94/ Matthieu Crozet et Pamina Koenig, État des lieux du commerce international: Le rôle des Firmes multinationales dans le commerce international ,Mondialisation et commerce international, Cahiers français, n° 325,2004.

95/ Lionel Fontagné, l'investissement étranger direct et le commerce international : sontils complémentaires ou substituables ?, Documents de travail sur la science, la technologie et l'industrie, Éditions OCDE, 1999.

96/ Eric Vergnaud, Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes, Bulletin édité par les Etudes économiques BNP Parabas ,Paris, December2005.

97/ موقع البنك الدولي على الانترنت: www.albankaldawli.org

98/ www.etsg.org/ETSG2012/Programme/Papers/143.pdf

99/ www.imf.org/external/arabic/

100/ www.imf.org/external/arabic/

101/ http://data.worldbank.org /

102/ www.ons.dz/

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 :

البيانات المستعملة في الدراسة القياسية

Annees	gy	IDE	X	ID	M2	KH
1996	2364.54988	334914.564	1.4546E+10	1.6733E+10	3.8328E+10	2736132642
1997	1699.85651	11638686.5	1.3311E+10	1.1811E+10	2.2452E+10	2000787072
1998	1743.34607	30000000	1.2154E+10	1.2967E+10	2.4934E+10	2383851363
1999	1773.82048	40000000	1.088E+10	1.3489E+10	2.5023E+10	2795394607
2000	1479.60021	120000000	9585150371	1.2082E+10	1.928E+10	2162810504
2001	1424.64248	250000000	1.094E+10	1.2169E+10	1.5524E+10	1978702729
2002	1572.83194	270000000	1.397E+10	1.1409E+10	1.5493E+10	1952785882
2003	1587.64614	260000000	1.489E+10	1.0798E+10	1.7383E+10	2037586778
2004	1563.50097	606600000	1.088E+10	1.1801E+10	2.042E+10	2063298422
2005	1555.19103	291600000	1.304E+10	1.1572E+10	2.053E+10	2070572495
2006	1727.33325	280100000	2.256E+10	1.1049E+10	2.0727E+10	2326518104
2007	1702.78008	1107900000	2.0085E+10	1.1396E+10	2.9743E+10	2374283188
2008	1742.55761	1065000000	2.0152E+10	1.2882E+10	3.4228E+10	2437668919
2009	2056.2653	633700000	2.5957E+10	1.5713E+10	4.095E+10	2921956146
2010	2549.95719	881900000	3.4175E+10	1.9612E+10	4.8376E+10	3654647073
2011	3038.73597	1156000000	4.8715E+10	2.193E+10	5.1782E+10	4405150435
2012	3391.38587	1841000000	5.7122E+10	2.5269E+10	6.2415E+10	5030285605
2013	3845.82509	1686736540	6.3531E+10	3.3846E+10	8.1047E+10	5950081179
2014	4786.53289	2638607034	8.2035E+10	4.7349E+10	1.0059E+11	7581098965
2015	3771.26321	2747131664	4.8534E+10	4.9717E+10	9.2486E+10	6075252000
2016	4349.56932	2300041859	6.1975E+10	5.6191E+10	1.0143E+11	7192006228
2017	5271.59031	2571230052	7.7581E+10	6.0775E+10	1.2196E+11	8808550300
2018	5309.82237	1500402453	7.7123E+10	6.2888E+10	1.2467E+11	9024449863
2019	5360.70115	1689286299	6.8242E+10	8.8626E+10	8.9587E+10	9515284405

الملحق رقم 02 :

الفروع الناتجة عن توسع وحدة تحويل وانتاج المواد البلاستيكية بماسرى

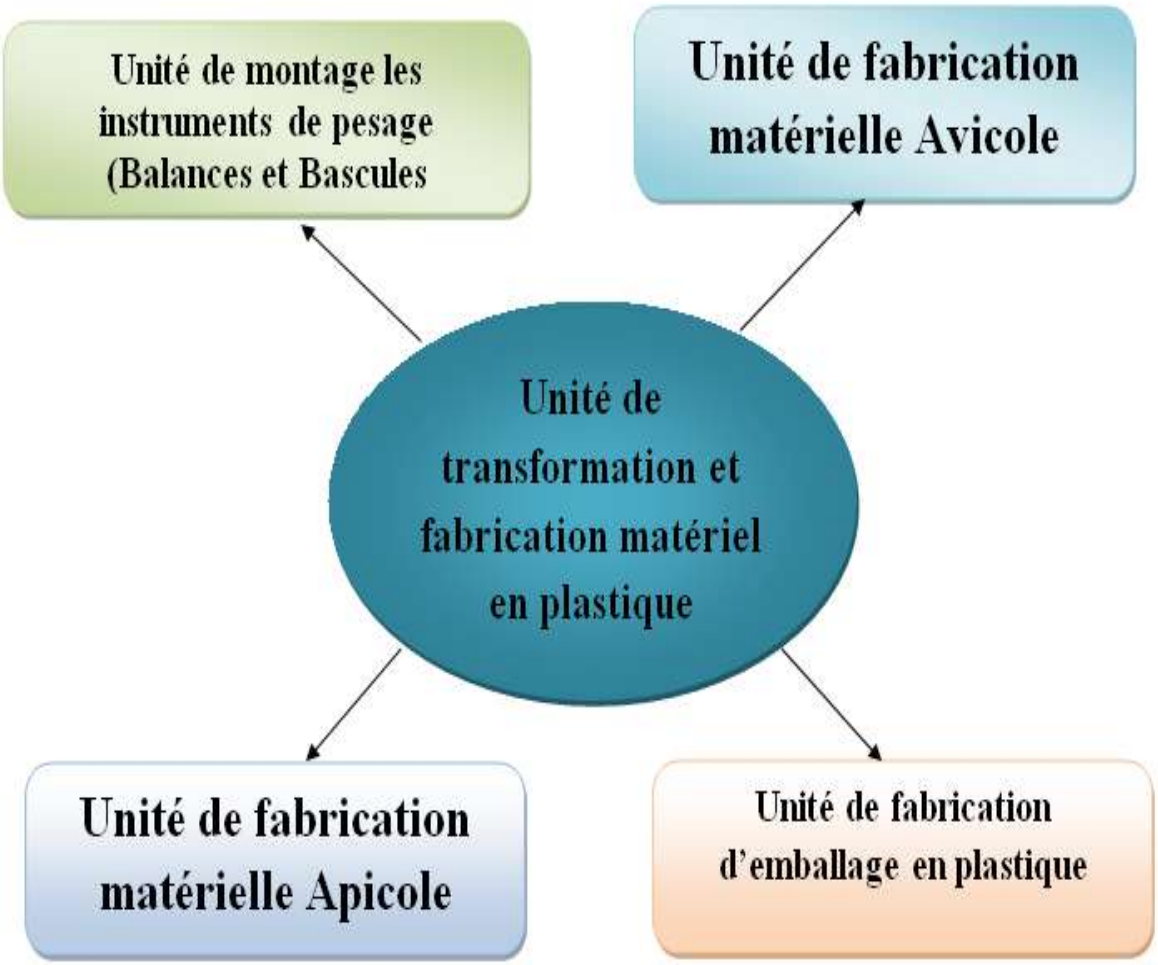

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وهذا عن طريق معرفة وجهة نظر مختلف النظريات الاقتصادية في طبيعة العلاقة بينهما ودراسة قياسية لعلاقة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية لبعث التنمية الاقتصادية وهذا خلال الفترة ما بين 1996 – 2019.

وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الدراسة القياسية وهذا بسبب تركيزه فقط على قطاع المحروقات أي أنه استثمار استنزافي، بينما كان تأثيره على الاستثمار المحلي إيجابيا ولكن غير كافي لتعويض الأثر السلبي الذي يشكله على النمو الاقتصادي، وبينت الدراسة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات كان ايجابيا وذلك نتيجة للترابط الوثيق بين هيكل الصادرات وتركز تدفقات هذا النوع من الاستثمار في قطاع المحروقات.

واختتمت الدراسة بإعطاء بعض الاقتراحات التي من شأنها الدفع بالتنمية الاقتصادية أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية خاصة خارج قطاع المحروقات وكذا العمل على تحسين جاذبية الاقتصاد الجزائري لاستثمار الأجنبي، تهيئة البنية التحتية والتكفل بالعامل البشري.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر،النمو الاقتصادي، قطاع المحروقات، التنمية الاقتصادية، النظريات الاقتصادية.

Summary

This study aims to know the relationship between foreign direct investment and economic development, and this is by knowing the point of view of the various economic theories in the nature of the relationship between them and an econometric study of the relationship and impact of foreign direct investment on some basic economic variables to stimulate economic development, and this is during the period between 1996-2019.

The study concluded that foreign direct investment negatively affects the growth rate The economy in Algeria through the standard study, and this is because of its focus only on the hydrocarbon sector, that is, it is a depleting investment, while its impact on domestic investment was positive, but not sufficient to compensate for the negative impact it poses on economic growth. The study showed that the impact of foreign direct investment on exports was positive. As a result of the close interdependence between the export structure and the concentration of this type of investment flows in the hydrocarbons sector.

The study concluded by giving some suggestions that would advance economic development, the most important of which is encouraging foreign investment in the productive sectors, especially outside the hydrocarbon sector, as well as working to improve the attractiveness of the Algerian economy to foreign investment, preparing the infrastructure and taking care of the human factor.

Keywords*: foreign direct investment, economic growth, hydrocarbons sector, economic development, economic theories.*